مشروع شوقي ضيف لتجديد النّحو تيسير أم تعسير؟

The project of Chaouki Dhif quest to renewing syntax: facilitation or complication ?

أ. علي بلول

قسم اللّغة والأدب العربي -جامعة الشّهيد حمّة لخضر-الوادي(الجزائر)

- إشراف :أ.د/ عبد المجيد عيساني

قسم اللّغة والأدب العربي -جامعة قاصدي مرباح - ورقلة (الجزائر)

belloul-ali@univ-eloued.dz

تاريخ الإيداع: 2019/08/14 تاريخ القبول: 2020/07/26

الملخّص:

يتناول هذا المقال مشروعًا رائدًا من مشاريع تيسير النّحو العربي في العصر الحديث، ويتعلّق الأمر بمشروع الأستاذ الدُّكتور شوقي ضيف الموسوم بـ :"تجديد النحو"، وقد ركَّزْتُ على الدَّوافع الفكرية الكامنة وراء هذا العمل والمحرِّكة له، وعلى الأسس التي قام عليها هذا المشروع مبيّنًا ما لها وما عليها، ثم في الأخير حاولْتُ تقييم هذه المحاولة بذكر أهمّ ما زيَّنها من إيجابيات وما ساءها من سلبيات وهل هي تدخل ضمن التّيسير أم التّعسير؟

الكلمات المفتاحية : النحو،تجديد، تيسير، نظرية،التأويل.

Abstract:

This research article has dealt with a leading project among others that facilitates Arabic syntax in the modern era, this concerns the project of doctor Chaouki DHIF, entitled "Renewing Syntax". The focus was on the hidden intellectual motives behind this work and its functioning, together with the principles that constitute the basics of this project revealing its merits and demerits, then at the end an attempt was made to evaluate the project, mentioning its advantages and disadvantages, and whether should it be included in facilitation or complication ?

Keywords: Grammar، renovation، facilitation، theory، interpretation.

تمهيد:

لقد استأثرت فكرة تيسير النّحو باهتمام كبير من طرف الأستاذ الدّكتور شوقي ضيف ولعلَّها نشأت في ذهنه عندما اكتشف كتاب الرّد على النحاة فراقته ثورة ابن مضاء، فكان ممن حمل لواءها وفي طليعة المنادين بتطبيق مبادئها كان ذلك عام 1947م[1]، وقد اقترح في مشروعه هذا تصنيفًا جديدًا للنّحو يذلِّل صعوباتِه وبنى ذلك على أسس أفصح عنها في كتابه "تجديد النحو"[2]، وسنحاول في هذا المقال أن نسلِّط الضّوء على هذه المحاولة الجريئة والشّاملة لتيسير النحو العربي أو تجديده كما يعبّر عنه الباحث، من خلال تركيز الكلام في الخلفيّة الفكريّة أو الدّوافع الحقيقيّة الكامنة وراء هذا المشروع ثم التّعريج على الأسس التي ارتكز عليها، باسطين القول في بعض النّقاط تحليلاً ونقدًا خاتمين الكلام بمحاولة تقييمه هي بمثابة أحكام وملاحظات على هذه المحاولة تُظهر ما لها وما عليها، والله الموفّق.

أولا: الخلفيّة الفكريّة لتجديد النّحو وتيسيره عند شوقي ضيف:

1- التّأثر بنظرية ابن مضاء:

لا يُخفي شوقي ضيف تأثّره بثورة ابن مضاء القرطبي على النّحو العربي حيث قام بتحقيق كتاب "الرّد على النّحاة"، وكان ذلك باعثًا منذ نشره سنة 1948م على التّفكير في تجديد النّحو وتيسيره معتمدًا على مبدأين أساسيين لابن مضاء هما:

أ-الاستغناء عن نظريّة العامل: يعتبر شوقي ضيف الاستغناء عن هذه النّظرية الخطوة الأولى في منهجه الجديد معتمدًا مبدأ التّجانس، لأنّه يجمع الأحوال المختلفة للباب الواحد في مكان واحد والّذي يعتبره مظهرًا من مظاهر تيسير النّحو التّعليمي مثل "باب المضارع" الّذي تُجمع فيه الأحوال المشابهة له من مثل بنائه على الفتح وتسكينه، وهذا يقودنا لأن نعتبر المضارع المتصل بنون التّوكيد منصوبًا لا مبنيًّا حتّى يتمّ التّنسيق، وكذلك الأمر بالنّسبة لباب الفاعل حيث لم يخرج النّحاة عن صيغته المعروفة ونحن نعلم أنّه أحيانا يخرج من حالة الرّفع إلى الجرّ عندما يسبق بـ:(من والباء الزّائدتين).[3]

والحقيقة إنّ مبدأ التّجانس هو أحد مظاهر التّيسير والتّسهيل إذا أُحسن تطبيقه لأنّه يجمع كل الصّور والصّيغ الممكنة للباب الواحد أو المسألة الواحدة في مكان واحد ما يسهّل على الدّارس عمليّة البحث وربما الفهم أيضًا، لكن السّؤال المطروح: هل وُفّق شوقي ضيف في تطبيق هذا المبدأ دون عقبات، وهل تطبيقه وتعميمه ممكن أصلاً ونحن نعلم صعوبة وتعقيدات بعض الأبواب النحويّة لذا فقد وردت في أبواب ومواضع مختلفة عند النّحاة ناهيك عن الاختلافات حولها ومن بينها الأبواب المتعلقة بالفعل؟

إن الدّارس لتجديد النّحو يدرك أن صاحبه لم يوفّق في كثير ممّا دعا إليه ووقع في تناقض واضطراب، ومن ذلك مبدأ التجانس في الفعل المضارع حيث اعتبر الباحث مثلاً أنّ الفعل

المضارع المتّصل بنون التّوكيد منصوباً حتّى يتجانس مع المضارع المنصوب بأدوات النصب أو نعتبره في الحالتين مبنيًّا على الفتح حتّى يتمّ التّجانس والتنسيق في الباب[4].

وهنا يحقّ التّساؤل: هل المضارع المؤكّد الّذي اعتبره شوقي ضيف منصوبًا هو المضارع المسند لفاعل مفرد أو يشمل كذلك المضارع المؤكّد المتّصل بواو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة؟ وهو مبنيٌّ في الأولى ومعربٌ مرفوع في الثانية، وإن كان يقصد المضارع في الحالة الأولى فهذا يحدث خللاً في القاعدة بما أنّ أدوات النّصب تنصب المضارع في الحالتين وإن اختلفت علامة النّصب هذا من جهة[5]، ومن جهة أخرى إذا كان يقصد المضارع في الحالتين فإنّ ذلك يعني اعتباره نون التّوكيد حرف نصبٍ مثل" إنّ المشدّدة" مع الأسماء، وهذا يحدث خللاً في القاعدة كذلك من ناحية أنّ نون التّوكيد تلحق فعل الأمر وهو مبنيٌّ في جميع الحالات أو مجزومٌ حسب اختلاف النحاة، فكيف تؤثّر في المضارع ولا تؤثّر في الأمر؟![6] ثمّ هل يعقل التّضحية بالاختلافات الواقعة فعلاً في أحوال المضارع من أجل تحقيق التّجانس أو التّيسير خاصّة إذا كان لتلك الاختلافات دورٌ وظيفيٌّ في التّركيب اللّغوي؟! ومن المعلوم أنّ الفعل المضارع المنصوب والمجزوم يرتبط إعرابه هذا- وجوبا وعدمًا- بوجود أو غياب أدوات معيّنة تسبقه وليس كذلك الحال مع المتّصل بإحدى النّونين، ثمّ إنّ التّسوية بين المبني والمعرب لا تتأتّى مع بقاء تقسيم الكلام إلى مبني ومعرب، وهل يمكن أن نطرد هذا النّمط من التّنسيق الّذي لا يرى إلاّ الحركة الواقعة على الحرف الأخير من الفعل، فنضمّ إلى المضارع المنصوب ما كان مسندًا منه إلى ألف الاثنين أيًّا كان إعرابه للزوم آخره الفتح، ونضمّ إلى المضارع المرفوع ما كان منه مسندًا إلى واو الجماعة أيًّا كان إعرابه كذلك؟![7] وفي هذه الحالة ماذا تكون وظيفة النّون الّتي تثبت في الرّفع وتسقط فيما عداه؟! ثمّ إلى أين نذهب بالمضارع المسند إلى ياء المخاطبة وليس لنا في الأفعال ما هو مكسور؟![8] وهناك تساؤل آخر لماذا آثر المضارع بالذّات بهذا التّنسيق على أنّه بالإمكان-بناءً على مذهبه-ضمّ الماضي والأمر أيضًا إلى هذا التّصنيف، إذ يجيء كلٌّ منهما حسب هذا المفهوم الجديد للإعراب مرفوعًا(قَامُوا، قُومُوا) ومنصوبًا(قَامَا، قُومَا)، ومجزومًا (قُمْتَ، قُمْ) ومكسورًا في الأمر فقط(قُومِي)؟![9]

وأمّا ما تعلّق بباب الفاعل حيث ذكر الباحث بأنّه ضمّ إليه مجيئه مجرورًا بمن الزّائدة بعد النّفي والاستفهام[10]، فإنّ شوقي ضيف لم يبتكر ذلك وما فعله هو عينه ما فعله النّحاة[11] وهو لم يأت بجديد يذكر في هذا الباب، بل إنّ النّحاة قد أسهبوا في الحديث عن حالات للفاعل لم يتطرّق إليها الباحث أصلاً[12] ولا أدري كيف يقول:"لم يخرج النّحاة عن صيغته المعروفة" وكأنّه يدّعي السّبق العلمي؟!

ولقد كان حريًّا بشوقي ضيف أن يدلي برأيه مثلاً في مسألة مهمّة تتعلّق بالفعل[13] وأن يسدّ الثَّغرات أو يستدرك النّواقص -كما قال في مشروعه- الّتي طبعت تقسيم النّحاة للفعل من حيث الزّمن مثلاً، ذلك أنّ تقسيمه الثّلاثي عند البصريين إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمر وهو ما اعتمده الباحث ولم يقدّم جديداً يذكر في هذا التّقسيم[14]، بينما قسّمه الكوفيّون إلى ماضٍ ومضارعٍ ودائمٍ أمّا الأمر عندهم فمقتطع من المضارع المجزوم فأصل(افْعَلْ)عندهم(لِتَفْعَلْ) حذفت منه لام الأمر وتاء المضارعة لكثرة الاستعمال ودوران البناء في الكلام وهو ليس قسيمًا للمضارع أو الماضي[15]، ولن نخوض في هذا الاختلاف بين المدرستين بيد أنّ مثل هذه المسائل يحتاج إلى إعادة نظر وفي مثلها يكون الاجتهاد والتّيسير، فالنّحاة تحدّثوا عن زمن الفعل وكأنّه مدلول عليه بالصّيغة دلالةً منفصلةً عن القرائن اللّفظيّة والحاليّة الّتي تمثّل ملابسات القول الّذي ترد فيه[16]، ما جعلهم يواجهون مشاكل تتعلّق بالتطبيق ما اضطرّهم إلى التّأويل والتّوجيه البعيد عن اللغة[17]، بل إنّ التّسميات نفسها لم تكن على نفس النّسق فالماضي على أساس الزّمن والمضارع على أساس مضارعته للاسم وأمّا الأمر فعلى أساس أنّه طلب القيام بفعل ما لذا فإنّ مثل هذا التّقسيم الثّلاثي إلى(ماض، مضارع، أمر) لا يعتمد على الزمن[18](ماض وحاضر ومستقبل) كما يذهب النّحاة لا من حيث الصيغة ولا من حيث الدّلالة، أمّا الصّيغة فالماضي فقط هو الّذي تدلّ صيغته على الزّمن (الماضي) ولا ينطبق ذلك على المضارع والأمر وأمّا الدّلالة فإنّ المضارع مثلاً يحتمل زمنين (الحاضر والمستقبل) فهو لا يدلّ على زمن واحد وفي هذه النقطة يرى عبد الرحمان الحاج صالح بأنّه ينبغي التّمييز بين تحديد وتفسير اللّفظ باللّجوء إلى اعتبارات تخصّ المعنى فهذا تحليل معنوي"Sémantique" لا غير،أمّا إذا كان بالاعتماد على اللّفظ نفسه دون أيّ اعتبار للمعنى فهو تحليل لفظي نحوي"semiologico-grammatical" والتّخليط بين هذين الاعتبارين يعتبر خطأً وتقصيرًا[19]، وذلك كالاقتصار على تحديد الفعل بأنّه "ما دلّ على حدث وزمان"، فهذا تحديد على المعنى فهو جيّد ولكنّه من وجهة المعنى، وأمّا التّحديد على اللّفظ فهو" ما تدخل عليه زوائد معيّنة كـ: قد والسّين وسوف ويتّصل به الضّمير في بعض صيغه"، وقد بنى على ذلك النّحاة أنّ اللّفظ في أبسط أحواله(الأصل الّذي ليس فيه زيادة ولا علامة له بالنّسبة إلى ما يبنى عليه) هو الأوّل لأنّه المتبادر إلى الذّهن أولاً ثمّ يفهم منه المعنى[20]، وهذا يقودنا إلى أنّ الأصل في التّصنيف الصّرفي للكلمات اجتماع دلالتين دلالة الشّكل ودلالة المعنى، فيكون التّصنيف تقاطعًا بينهما[21].

غير أنَّ ما يشفع لشوقي ضيف في هذه المسألة عدوله عن موقفه هذا وتراجعه عن إلغاء نظرية العامل بل إنّه انتقد موقف إبراهيم مصطفى الّذي يرى بأنّ البحث يجب أن ينصبّ في معاني الحركات لا في عاملها، ذاهبًا إلى أنّ الفتحة ليست بعلم إعراب ولا تدلّ على معنى

كالضّمة والكسرة وإنّما هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب[22]، وقد علّق شوقي ضيف عن هذا الموقف لإبراهيم مصطفى بالقول :« أنّ هذا الإلغاء يُضيع على الناشئة معرفة وظائف هذه الكلمات في الصّياغة العربيّة-يقصد المنصوبات كالمفاعيل مثلاً- مما قد يُحْدِثُ بلبلةً في تصوُّرها لأساليبها»[23]، وعلى كلّ حال وإن كان يُحسب للباحث اعترافه بخطئه وعدوله عنه مع ذلك هو دليل على التّخبّط والاضطراب الّذي تميّز به هذا المشروع.

ب- <u>إلغاء التّأويل والتّقدير</u>:إن منع التّأويل والتّقدير في الصِّيغ والعبارات يعدّ من الضّروريات في فهم الأساليب العربية فهمًا دقيقًا، ونتيجة تطبيق هذا المبدأ نتخلّص من ثلاثة أشياء هي: إضمار المعمولات وحذف العوامل وبيان محلّ الجمل والمفردات المقصورة والمنقوصة والمبنيّة وعلى سبيل المثال في إضمار المعمولات الفاعل المضمر الّذي يرى النّحاة أنّه مستتر جوازًا أو وجوبًا هو استتار وهمي لا دليل عليه، ففي جملة "زيد قام" نجد من التّكلّف اعتبار "قام" لها فاعل مستتر يعود على زيد وزيد مذكور في الجملة نفسها، وفي هذه الحالة يرى شوقي ضيف أنّه لا ضرورة لتقديره، أمّا عن تقدير الفاعل للفعل مثل (أعلم، نعلم، تعلم)، فيمكن عدم الحديث عنه ونكتفي بالقول مثلا: أعلم: فعل مضارع للمتكلِّم ونسكت، وفي رأيه ليس من الضّروري أن يكون لكل فعل فاعل فقد نجد الفاعل مع فعله وقد يُحذف لأنّ الفعل يدلّ عليه بنفسه، أمّا في باب التّنازع مثل: (قام وقعد الناس) فالفاعل المضمر ليس معروفًا ومن هنا ينبغي عدم الحديث عنه وندخل في متاهات وافتراضات بعيدة عن المنطق[24].

وفي هذا المبدأ كذلك فإنّنا نخالف شوقي ضيفه في مسألة حذف الفاعل بالذّات، وإن كان الحذف مظهرًا من مظاهر شجاعة العربيّة كما يقول ابن جنّي في الخصائص" فقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه" [25]، فالحذف محكوم بشروط ذلك أنّه صفة عرضيّة في الكلام، أي غير لازمة ومعنى ذلك أنّ الحذف فرع فالأصل أن يرد الكلام بغير حذف وهو ما اتّفق عليه النّحاة جميعًا[26]، ومن هذه الشروط ألاّ يتأثّر المعنى أو الصّياغة وإلاّ وجب الإظهار، وحتّى لا يلتبس المعنى لابد من وجود دليل على العنصر المحذوف لأن العرب لا تحذف الشّيءَ حتّى يكون معها ما يدلُّ عليه[27]، وهذا الدّليل قد يكون لفظيًّا(مقاليًّا) واردًا في الكلام وقد يكون حاليًّا غير ملفوظ ولكنه يفهم من السّياق، وبما أنّ الفاعل يشكّل مع فعله زوجًا مرتّبًا"Couple ordonné" كما يقول عبد الرّحمن الحاج صالح في اصطلاح الرّياضيّات فلا يمكن للمعمول الأوّل في هذه الحالة(الفاعل) أن يتقدّم على عامله(الفعل)[28]، يقول ابن السّرّاج: «...إذا قلت :"قَامَ زَيْدٌ" لا يجوز أن تقدّم الفاعل فتقول:"زَيْدٌ قَامَ"، فترفع"زيدًا" بقَامَ، يكون"قَامَ" فارغًا، ولو جاز هذا لجاز أن تقول:"الزّيْدَان قَامَ"و"الزّيدُون قَامَ"، تريد:"قَامَ الزّيْدَان" و"قَامَ الزّيْدُون"، وما قام مقام الفاعل ممّا لم يسمّ فاعله فحكمه

حكم الفاعل... »[29]، ولقد قال بعض النّحاة إنّ المقدّر في مثل:"قامَ وقامتْ" ينبغي أن يكون أقلّ من ألف الاثنين وذلك لأنّ ضمير المفرد ينبغي أن يكون أقلّ من ضمير المثنّى[30]، فصار علامة الغائب الواحد أن لا علامة له، كما لا يجوز حذف أحدهما دون الآخر فهما إمّا يحذفان معًا أو يبقيان معًا، بل إنّ الفعل(المسند) كما يرى سيبويه لابدّ له من الاسم(الفاعل المسند إليه) وإلاّ لم يكن كلامًا[31]، والعامل والمعمول الأوّل(أوّل ما يشغل به العامل على حدّ تعبير سيبويه) وهما أقلّ ما تكون عليه الجملة العربيّة غير المحذوف منها شيء وهما في هذه الحالة الفعل والفاعل وأمّا المعمول الثّاني فهو لازم في الجملة الاسميّة[32]، لهذا يعتبر الفعل العربي جملةً تامّة تسمّى الجملة النّواة أو الجملة الدّنيا وتتألّف من عنصرين(متلازمين) وجوبًا هما الفعل والفاعل ظاهرًا أو مستترًا وبهذا الترتيب وإذا حذف أحدهما حذف بالضّرورة الآخر، وفي جملة كالّتي صاغها شوقي ضيف:"زَيْدٌ قَامَ" لا يمكن أن نعتبر فيها "زيد" معمولاً أوّل للفعل"قام" وإن كان هو الفاعل في المعنى،"وهذا يؤكّد أنّ الفاعل في اللّفظ غير الفاعل في المعنى وأنّه لا يجوز تقديمه على عامله، فالمعنى في الحقيقة نوعان: معنى وضعي ومعنى بياني، فالتّغيير للفظ أو البنية لا بدّ أن يتغيّر معه أحد هذين النّوعين[33]"، فالنّحاة وإن لم يفرّق بعضهم بين الفاعل النّحوي والفاعل الدّلالي، فإنّ الفاعل في مفهومهم هو ذلك الاسم المرفوع المسند إليه الفعل وقد يحلّ محلّه ضمير ظاهر أو مستتر، والمستتر نوعان: لازم إذا كان الفعل مسندًا للمتكلّم(أفعلُ ونفعلُ) والمخاطب(تفعلُ وافعلْ) وغير لازم إذا كان الفعل مسندًا للغائب المذكّر والمؤنّث(يفعلُ وتفعلُ)[34]، ولم يختلف المحدثون كثيرًا عن القدماء في مفهومهم للفاعل إلاّ أنّ شوقي ضيف لم يذهب مذهبهم؛ إنّما يرى أنّ الفاعل النّحوي هو الضّمير الملازم للفعل"pronom sous-entendu du verbe"، ويتمثّل في سوابق المضارع"préfixes"(حروف أنيت) ولواحق الماضي"suffixes" في حالة التّكلّم(تاء الفاعل ونا الفاعلين)، أمّا في حالة إسناد الفعل للضّمير الشّخصي الثّالث(ضمير الغائب) كالفعل(قام) الذي أورده شوقي ضيف فهو يرى أن لا ضرورة لتقدير فاعل مستتر يعود على زيد وهو مذكور في الجملة فهو استتار وهمي لا دليل عليه، بينما في الحقيقة أنّ الفاعل هو العلامة الصّفرية(Ø)"zéro"؛ لأنّ غياب العلامة علامة[35]"، والعلامة فيه -كما يقول ابن السّرّاج- بأنّ كلّ واحد من المتكلّمين والمخاطبين له علامة، فصار علامة الغائب أن لا علامة له...وتقول للمؤنّث في الغيبة فعلتْ وصنعتْ، فالتّاء علامة فقط وليست باسم، يدلّك على ذلك قولهم:"فعلتْ هند، فأمّا التّاء الّتي هي اسم فيسكن لام الفعل لها، نحو" فَعَلْتُ، وَ صَنَعْتُ"...[36]

ومن ناحية أخرى إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّه يجوز تقديم الفاعل على فعله- وهو رأي شوقي ضيف وإن لم يصرّح به مباشرة في هذه المسألة عند قوله:"وزيد مذكور في الجملة نفسها"

فيشغل زيد وظيفة الفاعل في الجملتين"قَامَ زَيْدٌ" و"زَيْدٌ قَامَ"، فهذا يعني أنّه يقوم بوظيفة الضّمير المتّصل بالفعل في حالتي التّكلّم والخطاب، كما في:"قُمْتُ و قُمْتَ أو قُمْتُمَا"، فهل يجوز أن نقدّم الضّمير على فعله كما جاز مع "زيد" فنقول مثلاً:

أ- قُمْتُ ⟵ أَنَا قَامَ ⟵ قَامَ أَنَا.

ب- قُمْتَ ⟵ أَنْتَ قَامَ ⟵ قَامَ أَنْتَ.

ج- قُمْتُمَا ⟵ أَنْتُمَا قَامَ ⟵ قَامَ أَنْتُمَا.

لا شكّ أنّ التّراكيب(أَنَا قَامَ، قَامَ أَنَا)،و (أَنْتَ قَامَ، قَامَ أَنْتَ)، و(أَنْتُمَا قَامَ، قَامَ أَنْتُمَا) خارجة عن نظام اللغة العربيّة[37]، يقول سيبويه: «اعلم أنّ المضمر المرفوع إذا حدّث عن نفسه فإنّ علامته أنا، وإن حدّث عن نفسه وعن آخر قال: نحن، وإن حدّث عن نفسه وعن آخرين قال" نحن، ولا يقع أنا في موضع التّاء الّتي في فَعَلْتُ، لا يجوز أن تقول: "فَعَلَ أَنَا، لأنّهم استغنوا بالتّاء عن أَنَا...واعلم أنّه لا يقع أنت في موضع التّاء الّتي في فَعَلْتَ، ولا أنتما في موضع تُمَا الّتي في فَعَلْتُمَا، ألا ترى أنّك لا تقول:"فَعَلَ أَنْتُمَا...ولا يقع هو في موضع المضمر الّذي في:"فَعَلَ"، لو قلت:" فَعَلَ هو لم يجز إلاّ أن يكون صفة...[38]»، وهذا دليل على أنّ الاسم الظّاهر المرفوع بعد الفعل المسند لضمير الغائب ليس فاعلاً نحويًّا وإنّما هو عنصر توسيعي نعت أو توكيد للفاعل الضّميري"sujet intérieur"، مثله مثل جملة الضّمير المنفصل:"فَعَلَ هو" فهذا الضّمير لا يمكن أن يكون فاعلاً وإن كان هو الفاعل الدّلالي"sujet sémantique"[39].

ونذهب أكثر من ذلك في مناقشة شوقي ضيف في مسألة تقدير الفاعل وربّما هو نوع من التّكلّف أو التّعسّف، ذلك أن الجملة الّتي صاغها"زَيْدٌ قَامَ" قد توهم القارئ بوجاهة رأيه وهو ما توحي به ظاهريًّا خاصّة إذا علمنا أن مثل هذا الموقف اتّخذه الكوفيّون قديمًا الّذين قالوا بجواز تقديم الفاعل، وقد ساند المستشرق الألماني"بِرْجِشْتراسر"هذا الرأي في محاضراته حول التّطوّر النّحوي للّغة العربيّة الّتي ألقاها بجامعة القاهرة سنة1929م،[40] وهو موقف كثير من الباحثين العرب المحدثين على غرار مهدي المخزومي، لكنّنا نقول لأصحاب هذا الرأي إنّ قضيّة الضّمير المستتر ليست بهذه البساطة الّتي يتصوّرها هؤلاء فهي أعمق من هذا، حتّى ليمكن القول إنّ تقدير الضّمير المستتر ضرورة يُحتِّمها التّحليل النّحوي للجملة العربيّة، ففي قولنا:"خُذْ" يصبح تقدير الضّمير ضروريًّا من النّاحية الدّلاليّة وإلاّ كان الفعل حدثًا دون مُحْدثٍ وكان الإسناد مفتقرًا إلى مسندٍ إليه، كما أنّ تقدير الكلام هنا يُحتِّمه القياس النّحويُّ ويشير إليه، فهذا الضّمير يبرز لفظيًّا في قولنا:"خُذَا وخُذُوا وخُذِي"[41]، ومن جهة أخرى" لو افترضنا أنّ الضّمير المستتر لا وجود له - كما يذهب الباحث وهؤلاء - لأصبح من المحال تفسير نشوء علاقة بين جملتين منفصلتين في الأصل نحو:"جَاءَ الرَّجُلُ يَسْعَى"، فالبنية المضمرة هنا هي:"جَاءَ

الرَّجُلُ" و"يَسْعَى الرَّجُلُ" وتطبيقًا لمبدأ الإيجاز لم تجد العربيّةُ ضرورةً لإعادة ذِكْرِ "الرَّجُل" فأضمرته، ولو لم يكن الضّمير المستتر هنا موجودًا في العقلِ لظلّتْ الجملتان منفصلتين ولم يؤمن اللّبس؛ إذ الأصل في الجمل الانفصال لولا نشوء الارتباط والرّبط، ومن هنا فإنّ فكرة الضّمير المستتر هي تصوّر ذكيٌّ يُحمد لنحاة العربيّة،[42]، بل هو أحقُّ من الضّمير البارز بإطلاق مصطلح الضّمير عليه لأنّ الضّمير في العربيّة يعني المستور الّذي تُضْمِرُهُ في قلبك، وإطلاق لفظ الضّمير عليه مُوَافقٌ لحقيقة الأمر وواقع الحال والتّطابق كامل بين استعماله اللّغوي والاصطلاحي، بينما إطلاق مصطلح الضميرّ على البارز هو من باب التّوسّع والمجاز[43].

إنّ شوقي ضيف لم يوّفّق هذه المرّة كذلك ووقع في المحظور في رأيه بعدم تقدير الفاعل المضمر خاصّة إذا كان من قام بالفعل مذكورًا في الجملة نفسها، لأنّه استتار وهمي في نظره ومن شأن إجراءٍ كهذا أن يحدث خللاً واضطرابًا في القاعدة نحن في غنىً عنه، ذلك أنّ الفعل لا يستغني بنفسه بل لابدّ له من فاعل يسند إليه، وما يثبت هذا الارتباك والاضطراب تراجعه عن هذا الموقف كذلك، حيث يذكر في كتابه: تيسير النحو التّعليمي"بأنّه من الخطأ إلغاء الضّمائر المستترة لأن ذلك يحدث اضطرابًا في قاعدة الفاعل، إذ يكون للفعل فاعل في مثل:"زيد سافر إخوته" ولا يكون له فاعل في مثل:"زيد سافر" والأصل في القاعدة النّحويّة الاطّراد، لذا يقول شوقي ضيف آثرت الإبقاء على فكرة الضّمائر المستترة جوازًا ووجوبًا والضّمائر المتّصلة البارزة في النّحو التّعليمي وإعرابها جميعًا فواعل كما أعربها النّحاة[44] مخالفًا ما دعَا إليه في البداية وهو اعتراف شجاع بعدم صوابيّة موقفه الأوّل، ما يشكّل مؤشّرًا آخر على اضطراب المشروع.

2- **<u>الصيحات المنادية بتيسير تعقيدات النحو</u>**: يذكر شوقي ضيف أنّ مشوعه هذا يأتي استجابة للصّيحات المنادية بتيسير النّحو وتخليصه ممّا فيه من تعقيد وعسر شديد[45]، وفي اعتقادي إنّ هذا العامل -التّحجّج بصعوبة النّحو وتعقيداته- هو مطيّة يستعملها كل من سلك هذا الطّريق ولكن السّؤال المطروح، هل الصّعوبة تكمن في طبيعة النّحو في حدّ ذاته أم تتعلّق بطريقة عرضه وتقديمه للنّاشئة؟! وهل يلقى النّحو العربي الاهتمام اللاّزم من الدّول العربية حتّى يقال بأنّه صعب التّناول والفهم، ثمّ عن أيّ مستوى من النّحو نتحدّث أم أنّه يؤخذ كلّه بدرجة واحدة؟! لكنّ الأهمّ لماذا هذه الطّفرة في الاهتمام بما يسمّى بتجديد النّحو وتيسيره؟! ولماذا تزامنت مع ظهور ما يسمّى باللّسانيات عند الغرب واطّلاع الدّارسين العرب على المناهج اللّسانيّة الجديدة؟! وهذا يشير إلى السّبب الموالي.

3- **<u>الموضة ومسايرة العصر</u>** :

إن الفترة التي عاش فيها شوقي ضيف هي الفترة التي شهدت حراكًا منقطع النّظير في مجال الدّراسة اللّغوية حرّكتها عدّة عوامل، بدءًا بتأثير اللّسانيات الغربية ورجوع الموفدين من أمثال

الطّهطاوي وإبراهيم أنيس وتمام حسان وسعيهم إلى تطبيق المنهج الوصفي على اللّغة العربيّة وثورتهم على النّحو العربي، يضاف إلى ذلك الاهتمام الرّسمي به من قبل بعض الحكومات العربيّة كوزارة المعارف في مصر ومجمع اللّغة العربية في كلّ من القاهرة ودمشق .

4- **عوامل تتعلق بشخصية شوقي ضيف** : لم يكن شوقي ضيف باحثًا عاديًّا بل كان نموذجًا فريدًا من نوعه لقد كان موسوعة علميّة بأتمّ ما تحمله الكلمة من معنى، جمع بين الأدب وتاريخه واللّغة والنّحو[46] والدّراسات الإسلاميّة والأعمال المعجميّة[47]، كما كان مثالاً يُقتدى في الجدّ والاجتهاد والبحث المستمر والتّفاني في العمل طيلة مسيرته الحافلة.

ثانيا:الأسس الّتي اعتمدها شوقي ضيف في تصنيفه الجديد للنّحو في كتابه تجديد النّحو:

اعتمد شوقي ضيف في مشروعه قيد الدّراسة ستّة أسس ثلاثة منها استنبطها عند تحقيقه لكتاب ابن مضاء القرطبي "الرّد على النّحاة"[48]، ثم أضاف إليها ثلاثة أسس جديدة تضمّنها كتابه الموسوم، بـ"تجديد النحو".[49]

وسنعرض هذه الأسس خاصّين بعض النّقاط بالشّرح والتّحليل والنّقد:

1-الأساس الأوّل(إعادة تنسيق أبواب النحو): يقول شوقي ضيف : «...أوّلها إعادة تنسيق أبواب النّحو بحيث يستغنى عن طائفة منها بردّ أمثلتها إلى الأبواب الباقية حتّى لا يتشتّت فكر دارس النّحو في كثرة من الأبواب النّحوية توهن قواه العقلية.[50] »، قسّم شوقي ضيف كتابه الجديد إلى ستّة أقسام:القسم الأوّل في نطق الكلمة وأقسام الفعل وتصاريفه وأنواع الحروف والقسم الثّاني في أقسام الاسم وتصاريفه وأنواعه والقسم الثّالث في المرفوعات والقسم الرّابع في المنصوبات والقسم الخامس إضافة تكميلات والقسم السّادس إضافات متنوّعة.

غير أنّ ما يعاب على شوقي ضيف في القسم الأوّل مثلاً أنّه لم يُبيّن الأسس والمبادئ الّتي توخّاها في تصنيف أقسام الكلام أو تصريف الأفعال والحروف والأسماء، فلم يقدّم لنا ما يرجع إلى الخصائص الصّرفيّة والاشتقاقيّة وما يتّصل بالمفاهيم الإعرابيّة والتّركيبيّة الّتي تجري فيها الكلمات[51]، فقد وردت الأفعال مقسّمة مباشرة إلى أنواع من السّمات تُكوّن خليطًا من معاني الزّمن والتّجرّد والزّيادة والصّحّة والاعتلال والتّصرّف والجمود والمبني والمعرب واللاّزم والمتعدّي والمعلوم والمجهول مذيّلة بجداول تصريف، أمّا الحروف فقد قُسّمت حسب أنواعها دون تعريفها تعريفًا نحويًّا يقوم على معناها التّركيبي الّذي توسّع النّحاة القدامى فيه وفي توضيحه[52].

إنّ الطّريقة الّتي عرض بها شوقي ضيف هذه المسائل المهمّة كانت بشكل مجمل غير واضح المعالم، لا يدرك المتعلّم الأسس التي اعتمد عليها الباحث في هذه التّقسيمات ولا كنهها، وهي طريقة لا توحي بأنّ القارئ أمام تفصيلات مهمّة متعلّقة بهذا العلم بل وكأنّه يتعامل مع

مفردات مشتّتة غير مترابطة أو يدرس كلمات من النّاحية المعجميّة ليست بينها علاقة عُرضت بطريقة سيّئة كالكتب القديمة ولا تَمُتُّ إلى التجديد بصلة حتّى من النّاحية الشّكلية وهو أمر لا ينبغي إهماله ولا إغفال أهمّيته بالنسبة للمتعلّمين.

و أمّا عن القسم الثّالث، فيقول الباحث: «... ثم تحدّثت عن المرفوعات بادئًا بباب المبتدأ والخبر ركني الجملة الاسميّة وعادة يفرّع منه النّحاة باب كان وأخواتها وباب ما ولا ولات العاملة عمل ليس وباب كاد وأخواتها وباب ظنّ وأخواتها وباب أعلم وأخواتها، وقد حذفت هذه الأبواب الخمسة من الكتاب دون أن أحذف أمثلتها فقد رددتها إلى أبواب أخرى[53]»، وما يهمّنا في هذا القسم ليس المرفوعات فهي معروفة بل الأبواب الخمسة التي حذفها .

لقد برّر شوقي ضيف حذفه باب "كان وأخواتها" على سبيل المثال بأن اعتبار كان وأخواتها أفعالاً ناقصةً لا يليها فاعل بل اسم مرفوع أصله مبتدأ ثم خبر منصوب أصلة خبر للمبتدأ مرفوع وهذا خلل كبير دخل على الجملة الفعلية في نظر شوقي ضيف، والخروج من هذا المأزق في رأيه باعتماد رأي الكوفيّين الّذين اعتبروا كان وأخواتها أفعالاً لازمةً والاسم بعدها فاعل مرفوع أمّا ما يعتبره البصريون خبرها [54] فهو حالٌ منصوبةٌ بالنّسبة للكوفيّين، وما يرجّح رأي الكوفيين حسب رأي الباحث أنّ كان وأخواتها تأتي لازمة، فنقول: (كان الأمر) أيّ: حدث وأنّ المرفوع والمنصوب بعدها في حال حذفها يتحوّل مباشرة إلى مبتدأ وخبر، وفي اعتقاد شوقي ضيف أنّ هذا الرّأي أقرب للعقل والذّهن والواقع[55]. ولا يقف شوقي ضيف عند هذا الحد في الانتصار لهذا الرّأي بل يردّ على بعض الاعتراضات الّتي قد توجّه إليه باعتبار الاسم المنصوب بعد كان وأخواتها حالاً بالقول: أنّ هذا الاسم يكون ثابتًا في بعض الحالات كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾النساء(96)، والأصل في الحال أن تكون غير ثابتة كقولنا:(كان الجو معتدلاً) فيُجاب على هؤلاء يقول شوقي ضيف بأنّ الحال وردت ثابتةً في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾النساء(28) وبهذا يسقط هذا الاعتراض، ويردّ على اعتراض ثانٍ بأنّ المنصوب بعد كان قد يكون معرفةً في مثل:(كان المسافر محمدًا) والأصل في الحال أن تكون نكرة فيجيب شوقي ضيف عن هذا الاعتراض بالقول: أنّ الحال قد تكون معرفةً في مثل:(أرسل عمرو الإبل العراك) أي: معتركةً، وبهذا يسقط هذا الاعتراض أيضًا، ويردّ على اعتراضٍ ثالثٍ بأنّ الاسم بعد كان وأخواتها قد يكون اسمًا جامدًا، والأصل في الحال أن تكون مشتقّةً فكيف نعرب كلمة(أسد) حالاً في قولنا: (كان عمرو أسدًا) غير أنّ هذا الاسم الجامد يقول شوقي ضيف قد يكون حالاً كقولنا:(جاء زيد أسدًا) و(هذا خاتمي فضّة)، وبهذا تسقط كلّ الاعتراضات الّتي وُجّهت لهذا الرّأي يقول شوقي ضيف باعتبار جملة كان وأخواتها مكوّنة من فعل وفاعل وحال ولهذا ذكر أمثلتها في باب الحال لأنّه مكانها المناسب[56].

وسنناقش الباحث في رأيه هذا من ناحيتين، أوّلاً: لا يعقل أن تقارن هذه الأفعال ببقيّة الأفعال العربيّة، فرغم أنّ بعضها يتصرّف تصرّف الأفعال إلى ماض ومضارع وأمر إلاّ أنّها تطرح بعض الإشكاليات من حيث معناها وكذلك عدم تصرّف بعضها تصرّفًا تامًّا، كما أنها تلزم حالةً واحدةً في الجملة غالبًا فهي تدخل على ما كان أصله مبتدأً وخبرًا، الأوّل سمّاه الكوفيّون فاعلاً لها والاسم الثاني اعتبروه حالاً، وساندهم الباحث في ذلك وإن كان بعضها قد يأتي لازمًا كقولنا:"كان الأمر"أي: حدث أو وقع، وهذه الأفعال(كان وأخواتها) لا يصحّ بناؤها للمجهول على الأغلب[57]،بينما بقيّة الأفعال العربيّة فهي أفعال حقيقيّة إنجازيّة في أغلبها يقوم بها فاعل حقيقيٌّ وهي مطّردة وأكثر مرونة وليونة، فقد يليها فاعل أو نائبه فقط، وهذا الفاعل أو نائبه قد يكون معرفة أو نكرة، وقد يليها فاعل ومفعول، وقد يليها فاعل وحال ومفعول، وقد يليها نائب فاعل وحال، وقد يليها فاعل ومفعول وحال...إلخ، وهو أمر غير ممكن بالنسبة لكان وأخواتها ولو أطلق عليها هؤلاء مثلاً:"أفعال الحال"! بناءً على تصوّرهم لكان تصنيفهم لها أفضل من ضمّها لبقيّة الأفعال، أمَّا الأمر الثّاني: فيما تعلّق برأي الباحث باعتبار المنصوب بعدها حالاً فمردود عليه كذلك حيث إنّ الحال تأتي لتبيّن هيئة صاحبها وهي ليست لازمة لتحقيق الإفادة في الغالب فهي فضلة أي قد ترد في الجملة وقد لا ترد دون أن يختلّ المعنى، والسؤال المطروح في هذه الحالة هل يمكن حذف ما قال شوقي ضيف بأنّه حال في الجمل المسبوقة بكان وأخواتها؟! بينما الحال في الأصل يمكن حذفها دون أن يختل المعنى ولا ننكر أنّ الإفادة لا تتمّ إلاّ بها أحيانًا فقد تكون مثل المفعول به عندما يكون الفعل متعدِّيًا(فضلة بمرتبة العمدة) فهي قد تسدّ مسدّ الخبر أو لا يستقيم المعنى إلاّ بها كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْض وَمَا بيْنَهُمَا لاَعِبِين﴾ الأنبياء(16)، فالمعنى لا يستقيم ولا يتمّ بل يفسد إذا حذفنا الحال (لاعبين) بينما الحال الّتي قال بها الباحث هذه هي عمدة دائمًا فلا يستقيم التّركيب بحذفها إلاّ في حالات قليلة جدًّا مثل ورود كان لازمة في مثل:(كان الأمر) ؟! ثمّ هل يعقل مثلاً اعتبار محمّدٍ في جملة:"كان المسافر محمّداً" حال وهي لا تصف هيئة المسافر ولا يمكن تأويلها بنكرة وهو الشرط الّذي وضعه النّحاة للحال المعرفة ولو قال بأنها تمييز لكان أقرب في مثل هذا المثال بالذّات؟! ثمّ من شروط الحال أن تصلح جوابًا عن كيف، فهل يعقل أن نسأل مثلاً: كيف كان المسافر ويكون الجواب كان محمّدًا؟! ثمّ هل يمكن حذفها؟! بينما الخبر فهو ركن أساس في الجملة الاسميّة ينهدُّ بناؤها بغيابه، فالمبتدأ والخبر متلازمان دائمًا كالفعل والفاعل وغياب أحدها يعني عدم وجود الآخر أصلاً، وهو ما يرجّح اعتبار الاسم المنصوب بعد كان وأخواتها خبرًا لا حالاً لأنّنا إذ ذاك حافظنا على بناء الجملة واعتباره حالاً يخلّ بقاعدة تلازم المبتدأ والخبر.

وبالمثل تصرّف شوقي ضيف مع باب"ما ولا ولات" العاملة عمل ليس فقد حذف شوقي ضيف هذا الباب بُعدًا عن التّكلّف وليس في أمثلته ما يحتاج إلى ردّ لأبواب أخرى[58]، وحذف شوقي ضيف كذلك باب"أفعال المقاربة والرّجاء والشّروع" آخذًا برأي سيبويه اعتبارها أفعالاً متعدّية نُؤوّل أن وما بعدها في محل نصب مفعول حيث ضمّ أمثلتها إلى باب المفعول به[59]، وحذف شوقي ضيف كذلك باب"ظنّ وأخواتها" معتمدًا على رأي السّهيلي الأندلسي الّذي خالف النّحاة واعتبر أنّ هذه الأفعال قد تدخل على اسمين ليسا في الأصل مبتدأً وخبرًا كقولنا:"ظننت محمّدًا عليًّا"، فلا يصح القول:"محمّدٌ عليٌّ" أصلاً، لهذا اعتبر الباحث هذا الباب متداعيًا وضمّه إلى باب المفعول به أيضًا، وللسّبب نفسه حذف شوقي ضيف باب"أعلم وأرى وأخواتهما: أنبأ ونبّأ أخبر وخبّر" حيث يجري عليه ما يجري على باب" ظنّ وأخواتها[60].

وعلى العموم فقد كانت نتيجة هذا التنسيق الجديد الاستغناء عن أبواب نحويّة كثيرة رأى الباحث أنها لا تستحقّ أن تُفرد لها أبواب خاصّة، وبناءً عليه فقد دعا شوقي ضيف إلى حذف ثمانية عشر بابًا هي : باب كان وأخواتها، باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس باب كاد وأخواتها باب ظن وأخواتها، باب أعلم وأخوتها، باب التنازع، باب الاشتغال، باب الصّفة المشبهة، باب اسم التفضيل، باب التّعجب، باب أفعال المدح والذّم، باب كنايات العدد، باب الاختصاص باب التّحذير، باب الإغراء، باب التّرخيم، باب الاستغاثة، باب الندبة[61]، وكنتيجة لهذا التّنسيق الجديد للنّحو كذلك فإنّ الأستاذ شوقي ضيف قد دعا إلى الإبقاء على الأبواب الأساسيّة في النّحو العربي وهي خمسة وعشرون بابًا في نظره وهي أبواب: المبتدأ والخبر، إن وأخواتها، لا النافية للجنس، الفاعل، نائب الفاعل، المفعول به، المفعول المطلق، المفعول فيه، المفعول لأجله، المفعول معه، الاستثناء، الحال، التمييز، العدد، حروف الجر الإضافة، إعمال المصادر والمشتقات، النّعت، التوكيد، العطف، البدل، النداء، أسماء الأفعال، ما لا ينصرف، إعراب المضارع ونصبه وجزمه، نوني التوكيد[62].

وفي هذا الصدد يمكن القول بأنّ هذه الاقتراحات التي قدّمها شوقي ضيف حيث حذف أبوابًا ودمج أبوابًا أخرى مع ما تطرحه من إشكالات حيث إنّ"التّيسير ليس اختصارًا ولا حذفًا ولكنّه عرض جديد لموضوعات النحو ييسِّر للنّاشئين أخذها واستيعابها وتمثّلها[63]"، غير أنّ هذه الأفكار لها ما يبرّرها عند أئمة النحو أنفسهم فشوقي ضيف يعتمد في كثيرٍ ممّا دعا إليه على آراء أئمّة النحو العربي كـ: الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه المجتهد سيبويه والكسائي والفرّاء والسّهيلي وابن كيسان وابن مضاء القرطبي...إلخ، وكلّهم مشهود لهم بإسهاماتهم العظيمة في بناء صرح النّحو العربي، ثم إن الدّكتور شوقي ضيف لم تؤثر في فكره وفي هذا العمل الذي قام به أيّ أفكار دخيلة على الثّقافة العربية رغم التوقيت الدّقيق الذي قدّم فيه

مشروعه هذا، أي أنّه اجتهاد داخليّ عربيّ صرف نابع من ثقافة عربية خالصة دعت الحاجة الملحّة إليه ولا يستطيع الدّارس إلاّ أن يقدّر مثل هذا العمل ويحترمه رغم ما يشوبه من شوائب فهو جهد لم يخل من اضطراب وتناقض وخلل في الغالب.

2- الأساس الثاني (إلغاء الإعراب التّقديري والمحلّي):استضاء شوقي ضيف في هذا الأمر برأي ابن مضاء حيث دعا مثلاً إلى إلغاء ما يسمّى بالإعراب التّقديري والمحلّي، ففي جملة(جاء الفتى) مثلا يُكتفى بالقول فاعل مرفوع فحسب بدل القول فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمّة المقدّرة على الألف منع من ظهورها التّعذر، وكذلك في جملة(جاء القاضي)، فيقال: القاضي فاعل مرفوع بدل القول بأنّه فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضّمّة المقدّرة على الياء منع من ظهورها الثّقل، وكذلك في جملة (هذا زيد)، فلا يقال:هذا مبتدأ مبني على السّكون، بل مبتدأ فحسب والأمر نفسه في جملة(زيد يكتب الدّرس)، فلا يقال جملة يكتب الدّرس في محل رفع خبر للمبتدأ بل يُكتفى بالقول خبر للمبتدأ، ولهذا فضّل شوقي ضيف تعميم الإعرابين التّقديري والمحلّي، مكتفيًا في المفردات ببيان أن الكلمة محلّها الرّفع سواء كانت معربةً أو مبنيةً في مثل جملة(جاء الفتى)، فيقال: الفتى فاعلٌ محلّه الرّفع وفي جملة(هذا زيد)، يقال: هذا مبتدأ محلّه الرّفع وبذلك يعمّم في المفردات اصطلاح واحد، أما في الجمل فنعيّن وظيفتها بأنّها خبرٌ أو نعتٌ مثلاً دون ذكر محلّها في الإعراب[64].

ودعا شوقي ضيف إلى إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب فلا فتحة تنوب عن الكسرة في الممنوع من الصّرف ولا كسرة تنوب عن الفتحة في جمع مؤنث السّالم ولا الواو في الأسماء الخمسة وجمع المذكّر السّالم ولا الألف في المثنى نائبتان عن الضّمّة وليست الألف نائبة عن الفتحة ولا الياء نائبة عن الكسرة في الأسماء الخمسة، وكذلك ليست الياء نائبة عن الفتحة والكسرة في المثنى وجمع المذكر السّالم، وقد أخذ المجمع بهذا الرأي سنة1979م[65].

والحقيقة إنّ الدعوة إلى إلغاء الإعراب التّقديري والمحلّي(والباحث بهذا الصّنيع لم يلغ هذين الإعرابين بل ألغى تعليلهما)، وكذلك مسألة عدم نيابة الحركات بعضها عن بعض من شأنه أن يزيل كثيرًا من الغموض واللّبس أثناء الإعراب، وهو أمر نشعر به من خلال التّجربة لكنّ الأمر المؤكد كذلك أنّه ليس الحل المنشود الذي نبحث عنه، ذلك أن الكثير من المتعلمين لا يدرك وظيفة اللّفظ في التّركيب بأن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً، بل إن الكثير من هؤلاء لا يميّز بين الاسم والفعل حتى ننتقل إلى مسألة ثانية كون هذا اللّفظ أو ذاك منصوبًا وعلامة نصبه فتحة مقدرة أو في محل نصب أو مرفوعًا وعلامة رفعه ضمّة مقدرة أو في محلّ رفع، ما يعني أنّ المشكلة هي أعمق من ذلك بكثير وأن المشكلة لا تتعلق بصعوبة النّحو بحد ذاته، بل لابد من توفير كل الشروط والمتطلّبات لتعليمه بصورة صحيحة للنّاشئة بدءًا بحسن تكوين

المعلّمين وحسن تأليف الكتب وحسن انتقاء الأمثلة وتوفير الوسائل التّعليمية الضرورية والاهتمام باللّغة العربية من حيث الخطاب والمعاملات، أي قيام كل الأطراف بأدوارها المنوطة بها الأسرة، المجتمع، المدرسة،الجامعة، مؤسسات الدولة، وسائل الإعلام...إلخ، وهو أمر غير متوفّر لمتعلّم اللغة العربية في الغالب في بلادنا العربية للأسف الشديد، والحقيقة التي لابد من التّأكيد عليها هي أن لا حديث عن صعوبة النّحو حتى تتوفر الظروف والشروط اللازمة لتعلّم اللغة العربيّة واكتسابها، وبعدها لكل حادث حديث.

3-الأساس الثالث(الإعراب لصحّة النّطق):يرى الدّكتور شوقي ضيف أن الإعراب ليس غايةً في حدّ ذاته بل يعتبر وسيلةً لصحّة النّطق وإذا لم يصحّح نطقًا لم تكن إليه حاجة وقد اعتمدت لجنة الأصول بالمجمع هذا الرأي سنة1979م مع بعض التّعديلات، ترتب عليه إلغاء إعراب لاسيما وبعض أدوات الاستثناء وكم الاستفهامية والخبريّة وأدوات الشّرط الاسمية كما أضاف شوقي ضيف في كتابه إلغاء إعراب أن المخفّفة من أن الثّقيلة وكأن المخفّفة[66].

ولعل الدارس لا ينكر صعوبة إعراب بعض الأدوات خاصّة المركّبة منها مثل: لاسيما ولاحظنا الاضطراب الواضح في إعرابها والتّأويلات والتّقديرات التي صاحبته، غير أنّ مسألة حذف إعرابها وكذلك عدم إعراب بعض الأدوات مثل:" كم الاستفهامية والخبرية و كذلك أسماء الشرط" فلم يكن موقفًا موفّقًا من الباحث، فحذف إعراب هذه الأدوات أو غيرها سيحدث بلبلة نحن في غنًى عنها ولعلّ تخفيف إعرابها أو انتقاء أفضل الآراء في إعرابها أَفْضل وأَوْلَى.

4- الأساس الرابع(وضع ضوابط وتعريفات دقيقة): قدّم الأستاذ شوقي ضيف سنة1977م هذا الأساس والذي يتمثّل في وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض الأبواب النّحوية الّتي لم تُعرّف تعريفًا مناسبًا-حسب رأيه- من النحاة، مثل المفعول المطلق والمفعول معه والمفعول لأجله والحال[67].

أمّا المفعول المطلق فاقترح له التّعريف التّالي: «المفعول المطلق اسم منصوب يؤكّد عامله أو يصفه أو يبيّنه ضربًا من التبيين»، ويدخل في كلمة (يبينه ضربا من التبيين) جميع الصّيغ التي تنوب عنه، إذ يُبيِّنه مرادفه وما يشير إليه وعدده وآلاته وكل وبعض المعبّرتان عن جميعه أو شطر منه، [68]، لكنّ هذا التّعريف المقترح من الباحث ليس مثاليًا كذلك وفي قوله: يدخل في كلمة يبيّنه ضربًا من التبيين جميع الصّيغ الّتي تنوب عنه إذ يبيّنه مرادفه وعدده...إلخ، دليل على هذا القصور، أمّا المفعول معه فاقترح له شوقي ضيف التّعريف التّالي:«المفعول معه اسم منصوب تال لواو غير عاطفة بمعنى مع» مستعرضًا تعريف ابن هشام الذي يعرّف فيه المفعول معه بأنّه:«اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه» ذاكرًا بأنّ النّحاة جعلوا للاسم بعد الواو خمس حالات ما يدلّ على اضطراب ناتج عن عدم

تعريفهم للمفعول معه تعريفًا دقيقًا[69]، غير أنّ الملاحظ في تعريف الباحث نفسه أنّه لا يخلو من إشكالات حيث لم يذكر بأنّه فضلة وقال بأنّه تال لواو غير عاطفة بمعنى مع وليس هذا كافيًا فلم يبيّن ما قبلها فقد يكون اسمًا أو حرفًا، بينما يؤكّد النّحاة أنّ ما قبلها لابدّ أن يكون جملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، ومن جهة أخرى نلاحظ اعتماده على التأويل والتّقدير وقد جعل الاستغناء عنهما أحد ركائز مشروعه هذا، عند قوله: والتّقدير سِرْتُ أمام الجامعة واستيقظت زمن طلوع الفجر، وعليه فإنّ الملاحظات نفسها يمكن توجيهها لهذا التّعريف الّذي اقترحه الباحث.

وأما الحال فقد عرّفها ابن هشام كذلك تعريفًا غير دقيق-بقوله:«الحال وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة»، وهو تعريف غامض حسب شوقي ضيف مقترحًا تعريف الحال كالتّالي: « الحال صفة لصاحبها نكرة مؤقّتة منصوبة»، وبه نستثني كل ما ذكر ابن هشام: النعت والخبر[70] والمفعول المطلق والتمييز[71]. غير أنّنا في هذا التّعريف الّذي اقترحه الباحث للحال نلاحظ عدم تناسبه وتناقضه مع ما ذكره سابقًا في موضوع كان وأخواتها فكلمة"محمّدًا" مثلاً في الجملة السابقة ليس صفةً ولا نكرةً ولا مؤقّتةً، وكذلك الشّأن بالنّسبة لكلمة"غفورًا" في الآية السّابقة ليست مؤقّتة، ما يعني أنّ هذا التّعريف ليس دقيقًا حتّى بناءً على تصوّر الباحث نفسه لما يقدّمه.

والحقيقة إنّ التّعريفات التي قدّمها شوقي ضيف للمواضيع التي ذكرنا سهلة بسيطة من حيث الشّكل، لكنّها ليست مثاليّة من حيث المضمون وهي تطرح الإشكالات نفسها ما يبرّر منهج النّحاة في عدم الجمع في بعض المسائل والأبواب النّحوية وورودها في أبواب متعدّدة .

5- الأساس الخامس(حذف زوائد كثيرة): فعلى سبيل المثال في باب المرفوعات حذف أكثر الأحوال التي يتحتّم فيها تقديم المبتدأ على الخبر والتي يتقدّم فيها الخبر على المبتدأ لأنّها ذُكرت في باب الذّكر والحذف، وحذف أن المخففة من أن الثقيلة لأنّها أداة ربط لا غير، وألغى إعمال كأن المخففة من كأن الثّقيلة، وحذف ليت دون أخواتها مع ما الكافة[72]، بالإضافة إلى ذلك قام شوقي ضيف بحذف ما يقول النّحاة أنّه يجوز أن يعطف على إنّ واسمها بالرّفع في مثل : (إنّ زيدًا مسافر وعمرو) فعمرو مبتدأ خبره محذوف يدلّ عليه السّياق وهو رأي استحسنه شوقي ضيف، وحذف كذلك لا النافية للجنس نظرًا للتّأويلات الكثيرة المتعلّقة بما يلي اسمها، فقد يكون نعتًا أو توكيدًا أو عطفًا أو بدلاً فيجوز نصبه ورفعه، وحسب رأي شوقي ضيف نكتفي بالنّعت في حالة النّصب وكذلك بقيّة التّوابع جريانًا مع ظاهر اللّفظ وحذف أيضا إعراب(لا حول ولا قوة إلا بالله) لأنّ النحاة أعربوها على خمسة أوجه، وفي المنصوبات حذف أربع حالات للمفعول معه واحتفظ بواحدة فقط، وحذف شروط صاحب الحال وأحكامها مع صاحبها

وعاملها لأن الأمثلة تغني عن ذلك، وحذف تابع المنادى وشروط إذن وحتّ النّاصبتين للمضارع لأن الأمثلة كافية كذلك، وحذف في القسم الأخير من الكتاب عمل المصدر منكرًا ومعرّفًا بالألف واللّام، وحذف ما قاله النّحاة من أنّ المصدر قد يضاف إلى مفعوله ويليه فاعله وقد حذفها لشذوذها وندرتها والأمثلة والقواعد كما يقول شوقي ضيف لا توضع للشّاذ والنّادر[73].

إن مسألة الحذف هذه التي اعتمدها شوقي ضيف لا يمكن أن تلقى الموافقة بشكل تام ذلك أنّ التّيسير ليس حذفًا لبعض المسائل، كما أنّها تتعارض مع ما سمّاه مبدأ التّجانس وكان عليه أن يختار أسهل وجه إعرابي للمسائل المحذوفة بدل حذفها ويتّخذه موقفًا للمسألة ما يجعله سهلاً ومتاحًا للناشئة تاركًا بقيّة الأوجه الإعرابية للمتخصصين في الدّراسات النّحوية حيث إنّ حذف مسائل نحويّة بهذا الشّكل هو موضوع حسّاس، نظرًا لارتباط النّحو باللّغة العربيّة والذّكر الحكيم، ومن شأن سلوك غير مدروس كهذا أن يُفشل مثل هذه المحاولات في مهدها ولا يُكْتَبُ لها النّجاح أبدًا، ولا يعني هذا قداسة النّحو لأنّه من صنع البشر ولا مناص من خضوعه لشروط الدّراسة العلميّة، ولكنّنا ندعو مع ذلك إلى أخذ مخيّلةِ العربيّ بعين الاعتبار فقد ارتبط في مخيّلته علاقة النّحو العربيّ الوطيدة بالقرآن الكريم بل وُضِعَ لحفظ لغته وصيانتها بالأساس والحكمة تقتضي أخذ الأمرين في الحسبان فالصّرامة العلميّة مطلوبة لكنّ تطبيقها بشكل مباشر قد يُحْدِث التّصادم الّذي نحن في غنًى عنه في هذا الموضوع بالذّات والحكمة تقتضي التّدرّج أحيانًا لتغيير القناعات والتّصوّرات رغم كونها خاطئة أو فاسدة أو بعيدة عن العقل والمنطق والعلم.

6- الأساس السادس (إضافات متنوعة):هذا الأساس يقوم على زيادة إضافات كثيرة توضّح الصّياغات العربية في نفوس دارسي النّحو، فبدأ الدّكتور شوقي ضيف القسم الأول من الكتاب بوضع بعض القواعد التي تساعد المتعلّم على النّطق السّليم بكلم العربية وأصواتها كصفات الحروف والحركات وهمزتي الوصل والقطع والإدغام والإبدال بالإضافة إلى جداول لتصريف الفعل المضارع والأمر مع نوني التوكيد وجداول لتصريف الفعل مع ضمائر الرّفع المتّصلة وبيان لأنواع الحروف لكثرتها في اللّغة العربية[74].

أمّا في القسم الثّاني فقد زادت الإضافات وهو قسم خاص بتقسيمات الاسم كبسط القول في تاء التّأنيث ودلالاتها المتنوّعة وكذلك بيان أن النّون في المثنى وجمع المذكّر السّالم هي بدل التّنوين في المفرد وهذا سبب حذفها عند الإضافة على خلاف نون المضارع الّتي هي علامة إعراب وليست بدلاً من تنوين، وتحدّث عن نصب وجزم الفعل المضارع وكلمة حول اسم الجمع واسم الجنس الجمعي لإظهار الاختلافات بينها وبين الجمع بالإضافة إلى مسائل أخرى[75].

أمّا في القسم الثّالث والرّابع، فقد أوضح شوقي ضيف أنّ جمع ما لا يعقل في الكون والطّبيعة والأشياء يعامل مع الخبر والنّعت والفعل معاملة الكلمة المفردة المؤنثة فيقال: الأشجار مورقة وأزهرت الأشجار، وأنّ جمع التّكسير للذّكور والإناث عندما يكون فاعلًا يجوز تذكير فعله وتأنيثه فنقول: جاء الرّجال وجاءت الرّجال وجاء الفواطم وجاءت الفواطم، وأضاف شوقي ضيف في القسم الخامس للممنوع من الصّرف صيغة أخرى للجمع وكذلك صيغتي آحاد وموحد، لمجيئهما في القرآن الكريم مثل: مثنى وثلاث ورباع، وأسهب في بيان عمل المصدر والمشتقات وعمل الفعل لتتّضح أمام الدّارسين صور الصّيغ العربيّة كما أضاف مبحثًا حول حروف الزّيادة[76].

وأمّا في القسم الأخير أضاف شوقي ضيف أبوابًا رأى بأنّها ضروريّة تمثّلت في: باب الذّكر والحذف لعناصر الجملة وباب التّقديم والتّأخير وباب للجملة الأساسيّة وباب أنواع الجمل وأنّها تنقسم إلى مستقلّة وخاضعة وغير مستقلّة بالإضافة إلى إضافات جزئيّة كثيرة[77].

وفي اعتقادي إنّ هذا القسم من الكتاب كلّه رغم أهمّية ما ذُكِرَ فيه حيث ذكر أمورًا دقيقةً وهامّةً لذا خصّها بهذا الجزء الخاص، لكنّ هذا في الحقيقة يتعارض مع مبدأ التّجانس الّذي اعتمده الباحث، فكان عليه ذكر هذه المسائل والإضافات في أبوابها الأصليّة حيث إنّ إضافتها لأبوابها تلك من شأنه أن يثريها ويسُدّ بعض الثّغرات الّتي طبعت بعضها لذكر بعض متعلّقاتها في جزء الإضافات هذا.

ثالثا: محاولة تقييم هذا المشروع:

إنّ كل جهد بشري مهما كان وفي أيّ مجال لن يصل إلى درجة الكمال وفي أحسن الحالات تكون إيجابياته طاغيةً على سلبياته وهي نقطة جوهرية تجعلنا نصنّف أو نحكم على هذا المشروع أو الجهد هل هو في باب التّيسير أم التعسير؟

1-**الإيجابيات:**

أ- أوّل ما يحسب لهذه المحاولة رغم حداثتها أنّها ذات فكر عربي الشّكل والروح، مع أنّها جاءت في مرحلة محفوفة بالمخاطر والمؤثّرات كما ذكرنا سالفًا وهذا أمر يُحسب للباحث.

ب- ما ميّز هذا العمل كذلك أنّه عمل بمبدأ انتقاء أفضل الآراء في المسألة أو الباب وأكثرها قربًا للمنطق والعقل، فشوقي ضيف ارتكز في كثير من هذه المواقف على فكر النّحاة العرب القدامى أنفسهم، مما يجعل المحاولة مبنية على فكر عربيّ صرف جمع بين التّراث والحداثة، بأن ارتكز على أئمة النّحو وفكر باحث حديث كثير الاطّلاع يريد استدراك ما في النحو من صعوبات وتعقيدات في كثير من مسائله بغية تقريبه وتسهيله للنّاشئة.

ج- لم يتعصّب هذا الباحث ولم يتحيّز في مواقفه، فكان جامعًا لكلّ المدارس النّحوية دون حرج فاتحًا المجال لغيره ليتحرّروا، ويكون اتّخاذ المواقف النّحويّة مبنيًّا على قناعة تامّة وأسس علميّة محضة دون تقليد أعمى ولا تعصّب خدمة للّغة العربيّة ومتعلّميها.

د- ما يميز هذا المشروع اشتماله على مناقشة أصعب الأبواب النّحوية وتاريخ تدوينها ومشكلاتها بصورة علميّة دقيقة معتمدًا في الغالب على آراء ابن مضاء القرطبي، لكنّه بقي ملتزما بنظريّة العامل[78]، ولعلّه لم يستطع التَّملُّص منها فهي تفرض نفسها فرضًا لأنّها ترتبط ارتباطًا عضويًّا بالنّحو العربي لا ينفصم أحدهما عن الآخر رغم أنّه دعا في بداية الأمر إلى إلغائها كما ذكرنا.

هـ-اعتمد شوقي ضيف في تصنيفه الجديد وتنسيقه لأبواب النّحو العربي على مبدأ التّجانس بين أبواب النّحو العربي فجمع الأحوال المختلفة للباب الواحد مثلا في مكان واحد، وهذا يعدّ مظهرًا من مظاهر التّيسير نتج عنه الاستغناء عن بعض الأبواب بردّها إلى أبواب أخرى ما يعني أن الأبواب التي ألغيت لم تحذف صورها فهي مبثوثة في أبواب أخرى[79]، وهذا الإجراء من شأنه أن يسهّل على المتعلّمين ويجعلهم يتعاملون مع عدد أقل من الأبواب النحوية بما لا يشتّت فكرهم بسبب كثرتها ويوهن قواهم العقلية إذا ما بقيت أبواب النحو بصورتها التفصيلية المعقدة المتداخلة القديمة، هذا دون التّخلّص من بعض الإشكالات المستجدّة بفعل هذه الإجراءات الجديدة .

و- إن مبدأ الحذف الذي سلكه الأستاذ شوقي ضيف لبعض المسائل كالإعراب المعقّد أو المتعدد لبعض الأدوات مثل: لاسيما وعبارة لا حول ولا قوة إلا بالله وبعض الأبواب التي تتميز بصعوبتها وتعقيدها كالتّنازع والاشتغال والتّرخيم والاستغاثة والنّدبة لأنها أصبحت مهجورة أو نادرة في الاستعمال والطّالب ليس في حاجة ماسّة إلى معرفة إعرابها المعقّد، بل إنّ بعضها قضيّة صوتيّة في المقام الأوّل كالتّرخيم مثلاً[80]، وهذه الإجراءات مبررة في نظرنا غير أنّها يجب أن تمسّ الكتب التّعليمية الموجّهة للنّاشئة مع الاحتفاظ بتلك المسائل والأبواب كما هي بالنّسبة للكتب الموجّهة للمتخصّصين.

ز- قدّم شوقي ضيف في كتابه تجديد النّحو تصنيفًا جديدًا محافظًا على البناء الأساسي لأبواب النّحو وأسهم بشكل ما في تيسير بعض المسائل والأبواب ما يسهّل استيعابها وربّما فهمها من قبل الدّارسين بجهدٍ محدودٍ، وحسبه أنّه خفّض عدد الأبواب النحوية ورفع عن الدّارسين إصر الشّروط والقواعد الّتي ملأت كتب النّحو والتّراكيب والصّور النّحوية المصطنعة من قبل النّحاة دون إخلال بالقواعد الأساسية الّتي يلزم الدّارس معرفتها[81].

2- <u>السلبيات:</u>

أ-اعتمد شوقي ضيف في مشروعه هذا على مبدأ الحذف والاختصار والدّمج وإعادة التّصنيف وكأنّه الحل المنشود والواقع أثبت وهو يثبت بأنّ النّحو لازال يلاقي دارسوه الصّعوبات والإشكالات نفسها رغم كتب التّيسير التي أُلِّفَتْ، وأصلًا لا أحد غالبًا اليوم يعتمد على كتاب سيبويه أو الكامل للمبرد أو الخصائص لابن جني لتعلّم النّحو، فالدّارس إذا طالع كتابًا نحويًّا سيكون تعليميًّا بسيطًا؛ أي تيسير التّيسير ولكنّ دار لقمان على حالها ما يعني أن الإشكال في مجال آخر.

ب – إنّ موقف شوقي ضيف بإلغاء إعراب بعض الأدوات كأسماء الشّرط وأن المخففة من أن الثّقيلة وكأن المخففة وكم الاستفهامية والخبرية وأدوات الاستثناء وغيرها لم يكن موفقًا سديدًا حسب رأي ممدوح عبد الرّحمان الرّمالي، ذلك أنّ هذه الأدوات ترد ضمن تراكيب وسياقات ذات دلالة وإعرابها هو المؤشّر الوحيد لتحديد وظيفتها النّحوية والدّلالية وهي عوامل مؤثّرة على ما يليها من وحدات الكلام والأهم من ذلك أنّها ترد بصورة متكرّرة في أغلب تراكيب النّص القرآني وفي حالة إلغاء إعرابها فإن وظيفتها النّحوية والدّلالية تنعدم وتصبح لغوًا ونعوذ بالله أن يكون القرآن مثل ذلك وكذلك اللّغة العربية[82]، وكان عليه تبسيط إعرابها أو اختيار أسهل وجه إعرابي لها بدل الحذف التّام.

ج- إنّ مسألة دمج بعض الأبواب أو إضافة مسألة أو موضوع إلى آخر وقد يكون وجيهًا في بعض الحالات، غير أنّه ومن جهة مقابلة هذه الإجراءات قد تثقل كاهل بعض الأبواب الجديدة حيث ستطول وتكثر مادّتها وتنتقل الكثرة من كثرة الأبواب إلى كثرة مادّة الباب الواحد هذا بالإضافة إلى ما تطرحه الأبواب المستحدثة من إشكالات علميّة ومنهجيّة جديدة بفعل تلك الإجراءات ولو أنّ الباحث قَسَّم مشروعه إلى قسم منقّح ومفصّل للمتخصّصين وآخر مبسّط للمتعلّمين قد يستثني بعض المسائل والأبواب الصّعبة والمعقّدة، حينها قد يكون تقييمنا للمشروع مختلفًا.

د- يلاحظ الدّارس لكتاب تجديد النحو أنّ شوقي ضيف لم يطبق منهجه وكثيرًا ممّا دعا إليه فمثلا لم يستطع الخروج من نظرية العامل ولم يلتزم بمبدأ التّجانس بين أبواب النّحو حتّى على الفعل المضارع الذي ساقه مثلا عليه ووقع في التّأويل والتّقدير عند حديثه عن الحذف والذّكر وفي أثناء تحليله للمفعول معه، ولعلّه من حسن الصُّدف أن يتراجع عمّا تراجع عنه[83].

هـ- إنّ التّيسير والتّجديد عند شوقي ضيف يركّز على المادّة النّحويّة حيث اتّجه إلى أبواب النّحو ومسائله حذفًا واختصارًا وإعادة تصنيفٍ ولم يول أهمية كبيرة للمناهج العلميّة الحديثة المساعدة فهو لم يعتمد على النّظريات التّعليمية على الرّغم من أنّها كانت شائعة يلهج بها الطّلاب فضلاً عن المتخصّصين والدّارسين[84]، والتّيسير كما يقول عبد الرّحمان الحاج صالح هو عمليّة تبسيط للقواعد الّتي تعرض على المتعلّمين بمعنى تكييف قواعد النّحو والصّرف مع

مقتضيات وقواعد التّربية الحديثة ومناهجها؛ أي أنّ التّيسير ينحصر في طرائق ومناهج ووسائل تعليم النّحو لا في النّحو في حدّ ذاته[85]، وعليه يمكن القول بأنّ هذه المحاولة لم تتجاوز إعادة التّصنيف وتنسيق أبواب النّحو وفق المبادئ التي طرحها، فقد كانت في إطار النّظرية التّقليدية للنّحو[86].

و- لم تسلم المحاولة من التّكرار في بعض الأبواب والمسائل على غرار الفعل اللّازم والمتعدّي حيث ذكره في باب أقسام الفعل إذ يقول الباحث:« ينقسم الفعل إلى لازم ومتعدّي واللّازم ما لا يكون للإنسان عمل إرادي فيه...بخلاف الأفعال المتعدّية فهي دائمًا مصوّبة إلى مفعول به... »[87] وكذلك في باب المفعول به(وهو المكان الّذي اعتاد النّحاة ذكره فيه)، فيقول: «الأفعال متعدّية وأفعال لازمة، الأفعال في الأمثلة السّابقة أفعال متعدّية...ويقابلها...أفعال لازمة... »[88]، وهذا التّكرار في الحقيقة يناقض مبدأ التّجانس الّذي دعا إليه، وهو قد يجعل المتعلّم في حيرة ما يصعّب عليه عمليّة البحث وكذلك الفهم لأنّ الموضوع مشتّت وغير منسجم.

ز- يلاحظ الدّارس لتجديد النّحو أنّ بعض الأبواب جاءت مختصرةً اختصارًا مخلاً لا يفي بالغرض كباب المفعول معه والاستثناء والتّصغير والنّسب وتمييز العدد...إلخ، بالإضافة إلى طريقة الكاتب في تقديم الأبواب والمسائل وأقسامها، حيث يقدّمها على شكل فقرات أحيانًا تكون متداخلة لا يدرك الدّارس المفهوم من الأقسام ما يصعّب فهمها واستيعابها وربّما ينفر المتعلّم من الكتاب بسبب هذه الطّريقة، ومن ذلك تقديمه للنّكرة والمعرفة على شكل فقرة[89] وكان عليه أن يفصل بينهما أثناء التّعريف بهما، وكذلك الأمر عند حديثه عمّا ينوب المصدر في المفعول المطلق يكاد القارئ لا يدرك هذه الألفاظ الّتي تنوب المصدر[90]، بيد أنّة لو ذكر هذه الأقسام كعناوين هي نفسها سيكون أيسر وأسهل للمتعلّمين.

ح- عدّد الباحث يوسف حسين السّحيمات مجموعة من الأخطاء المنهجيّة والعلميّة الّتي وقع فيها شوقي ضيف حيث ذكر مثلاً وجود عنوانين في الكتاب المذكور لا يمثّلان ما تحتهما، وهما صيغ الفعل في ركن التّكميلات، حيث عرض الباحث فيه إعراب الفعل وبناءه وهو أمر يطرح التّساؤل "لماذا هَمَّشَ هذه المسألة وأجّلها إلى ركن التّكميلات؟!" وأمّا الموضوع الثّاني فهو المضارع مع الأمر حيث عرض فيه الباحث جزم المضارع في جواب الشّرط كما ذكر أنّ شوقي ضيف أعرب لفظة(حقًّا) في مثل:"أحقًّا إنّك مسافر"ظرف زمان خبر مقدّم بينما يُجمع النّحاة على أنّها نائب مفعول مطلق، وما يثبت قصده هذا الإعراب بالذّات تكرار الإعراب نفسه عندما تأخّرت في قوله:"أهذا هو الرأي حقًّا"، وذكر السّحيمات أيضًا أنّ شوقي ضيف اعتبر لفظ "نسوة" اسم جمع للنّساء، بينما الصّواب أنّها اسم جمع لامرأة، أمّا النّساء فجمع نسوة كما يذهب سيبويه[91]، ومن الأمور الغريبة الّتي اتّخذها شوقي ضيف أنّه اعتبر الضّمير المتّصل مستترًا وهو

ما لم يقل به أحد من النّحاة! حيث يقول في كتابه: « والمرفوع من الضّمير المتّصل قسمان: قسم مستتر وجوبًا لا يظهر أبدًا وذلك مع المضارع والأمر، أمّا المضارع فحين يكون للمتكلّم...مثل:"أَكْتُبُ"..."نَكْتُبُ"وللمخاطب...مثل:"تَكْتُبُ"، وأمّا الأمر ففي حالة واحدة...مثل: "اكْتُبْ"، ويقابل هذا القسم... ضمائر رّفع مستترة جوازًا مع الماضي والمضارع مثل:"زَيْدٌ كَتَبَ"،"هِنْدٌ كَتَبَتْ"،"مُحَمَّدٌ يَكْتُبُ"،"هِنْدٌ تَكْتُبُ" فزيد مبتدأ وكتب فعل ماض فاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره هو والجملة الفعليّة خبر للمبتدأ... [92]»، وفي هذا القول كذلك إشارة واضحة لتراجعه عن موقفه بعدم تأويل وتقدير الفاعل المضمر في مثل:"زيد كتب".

ط- غاب عن هذه المحاولة أيّ اجتهاد وإبداع علمي أصيل يعبّر عن فكر الباحث أساسًا، لذا فإنّ هذا الجهد لم يستدرك نواقص بعض الأبواب والمسائل النّحويّة الّتي تحتاج إلى معالجة وتصوّر جديدين، وعليه فإنّ هذه المحاولة تكاد تكون إعادة تنسيق لأبواب النّحو كما تصوّرها القدماء لم تخل من مشاكل وعقبات أخرى جديدة بفعل التّنسيق الجديد.

ي- إنّ هذا الجهد يعبّر عن تصوّر شوقي ضيف لمسألة تيسير وتسهيل النّحو على النّاشئة وهو عمل فردي-ولو كان بتشجيع من مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة-وأعتقد أنّ غياب التّنسيق بين الباحثين في تلك الفترة(العمل الجماعي كفريق)، وبين الأطراف المعنيّة بمعالجة هذه المشكلة في الدّول العربيّة يحول دون تحقيق الهدف من هذه الأعمال رغم أهمّية بعضها لأنّ المتعلّمين سيتعاملون مع كتب متعدّدة وقد تكون كتب تيسير في نظر أصحابها، لكن الاختلافات بينها ستشكل عائقًا جديدًا أمام النّاشئة يُبقي الأمور على حالها دون تغيير وكأنّ هذه الجهود لم تكن أصلاً، ولقد أدرك ابن خلدون هذه المسألة منذ قرون واعتبر كثرة التّآليف في العلوم عائقة عن التّحصيل إذ يقول: «اعلم أنّه ممّا أضرّ النّاس في تحصيل العلم والوقوف على غاياته كثرة التّآليف واختلاف الاصطلاحات في التّعاليم وتعدّد طرقها ثمّ مطالبة المتعلّم باستحضار ذلك»[93].

ك- يعتقد شوقي ضيف وكثيرون غيره بأنّنا بحاجة فقط لتيسير قواعد النّحو حتى يتمكّن المتعلّمون من تعلّم اللّغة العربيّة بمعنى اعتقادهم أنّ تعلّم قواعد النّحو يعني تعلّم العربيّة «وتفكيرنا في الأمر على هذا النّحو كتفكير من يعلّم قواعد العَروض لكي ينشئَ شاعرًا أو كتفكير من يحفظ صفحتين في قواعد قيادة السّيّارات ثمّ يظنّ أنّه بهذا الحفظ وحده قد أصبح سائقًا ماهرًا؛لذا فإنّ اهتمامنا بتعلّم القواعد النّحويّة في مرحلة مبكّرة من حياة الطّفل جعلنا نظنّ أنّ مقياس إجادة اللّغة هو البراعة في حفظ المصطلحات النّحويّة والتّفنّن في عدّ مسوّغات الابتداء بالنّكرة...[94] »، والحقّ إنّ مثل هذا التّفكير جعلنا نعجز عن تشخيص الدّاء ووصف الدّواء المناسب وفي هذه الحالة فالنتيجة معروفة وهو ما يجعلني أرى بأن طرح مشكل صعوبة النحو لا يكون بهذا الشّكل إن لم يُسبق بتوفير سبل تعلّم اللّغة أوّلاً؛ أي توفير البيئة الملائمة

لتعلّم اللّغة وممارستها لأنّ المتعلّم قد يتمكّن من قواعد اللّغة كلّها ولكنّها لا تنفعه وحدها هذا من جهة وهو يطرح مشكلة أخرى تتعلّق بمنهجيّة تدريس اللّغة العربيّة في المدارس لأنّ التّمكّن من القواعد لا يعني بالضّرورة التّمكّن من اللّغة والتّعبير بها، ومن جهة أخرى سيفقد المتعلّم هذه القواعد إن لم يمارسها في الواقع، لأنّ المجتمع والأسرة لا يتخاطبون بالعربيّة الفصيحة بل بمستويات متعدّدة من لغة التّخاطب(مشكل الثّنائيّة اللغوية والازدواجيّة اللّغويّة).

إنّ عمليّة التّعلّم لابدّ أن ترفق بمران وممارسة فاللّغة ملكة شبيهة بالصّناعة-كما يقول ابن خلدون- وهي «لا تحصل إلاّ بتكرار الأفعال لأنّ الفعل يقع أوّلاً وتعود منه للذّات صفة ثمّ تتكرّر فتكون حالاً...ثم يزيد التّكرار فتكون ملكة أي صفة راسخة فالمتكلّم من العرب حين كانت ملكته اللّغة العربيّة موجودة فيهم يسمع كلام أهل جيله وأساليبهم في مخاطباتهم وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم كما يسمع الصّبيّ استعمال المفردات في معانيها فيلقنها أوّلاً ثمّ يسمع التّراكيب بعدها فيلقنها كذلك ثمّ لا يزال سماعهم لذلك يتجدّد في كلّ لحظة ومن كلّ متكلّم واستعماله يتكرّر إلى أن يصير ذلك ملكةً وصفةً راسخةً ويكون كأحدهم هكذا تصيّرت الألسن واللّغات من جيلٍ إلى جيلٍ[95]».

وعليه وبسبب هذه الظّروف كلّها يمكن القول إنّه من المعيب وعدم الإنصاف توجيه التُّهم جزافًا إلى النّحو العربي بأنّه صعبٌ ومعقّدٌ وأبوابه كثيرةٌ ومعقّدةٌ وربّما تميّز بشيء من هذا، لكن السّؤال المطروح هل الصّعوبة تكمن في طبيعة النّحو في حدّ ذاته أم أنّ المشكلة تتعلق بكيفية تقديمه للمتعلمين؟ والسّؤال المطروح الآخر هل اللّغة العربية تلقى الاهتمام اللّازم من المواطن العربي ومن الأسر والمجتمعات العربية؟ وهل نوفّر نحن لأطفالنا ما يساعدهم على فهم وتعلّم اللّغة العربيّة وعلومها كما نساعدهم في مجالات أخرى؟ وهل توجد رغبة حقيقيّة من الدّول العربية ووزارات التّربية والتّعليم فيها من أجل ترقية اللّغة العربيّة والحفاظ عليها من خلال توفير الإمكانيات اللاّزمة للمؤسّسات التّعليميّة؟! كل هذه الأسئلة وغيرها صعبة بالتّأكيد لكنها واقعية والإجابة عنها هي مربط الفرس وبيت القصيد، لذا فإنّ الحديث عن صعوبة النّحو في الظروف الحاليّة الّتي يعيشها المتعلّم العربيّ هو تبسيط للمشكلة أو هروب منها ذلك لأنّها أعمق وأكثر تعقيدًا تتمثّل في عدم وجود ظروف تعلّم اللّغة أساسًا والذّهاب مباشرة إلى ما يُسمّي تيسير النّحو وتسهيله هو عمليّة قفز عن المشكلة وتأجيل لحلّها ولعلّه يساهم في تفاقمها أكثر.

خلاصة القول:

إنّ مسألة الحكم على هذه المحاولة أمر صعب فهي كأيّ عمل إنساني لا تخلو من نقائص وسقطات عبّرنا عن بعضها على الأقل، ولا يمكن أن ننقص من هذا الجهد المعتبر والمثمّن على كل حال غير أنّ هذا الكتاب في الحقيقة لم يقدّم جديدًا ذا شأن وهو عبارة عن تكرار لمواقف

وآراء قديمة تخلو من اجتهاد أصيل يعبّر عن فكر الباحث نفسه بل إنّ هذه المحاولة على الرّغم من بواعث الصّدق فيها واستهداف التّيسير ستغلق كثيرًا من مظاهر براعة التّفكير العربي والّذي يُمَثِّلُ مرحلةً متقدِّمةً من مراحل الثّقافة العربيّة ما سينعكس دون شكٍّ على البناء المتكامل لصرح النّحو العربي الّذي يُبْرِزُ طريقة العربيّ في التّفكير ومنهجه في تَمثُّل القواعد النّحويّة[96] و « كتاب "تجديد النّحو" رغم إطاره الإصلاحي لم يتضمّن تصنيفًا يلتزم بجوهر نظريّات النّحاة العرب فلا يمكن أن نلغي من علم النّحو كنهه وندّعي التّطوير بالقضاء على جوهر النّحو أي الإعراب ونظريّة العامل النّحوي، وإذا كانت الشّكوى من صعوبات النّحو مشروعة فهي راجعة إلى ضرب من الخلط بين التّطبيق وتقديم أبواب النّحو العربي وبين التّنظير والتّجريد العلمي وعدم توضيح الأهداف الّتي يرمي إليها محاول التّيسير للنّحو العربي والفرق قائم بين أصول النّحاة ونظريّاتهم اللّغويّة المحكمة ومنوالهم الشّكلاني المجرّد وبين مقتضيات الاستعمال والتّطبيق في مجال التّعليم[97]»، يضاف إلى ذلك اضطراب الباحث في كثير من مفاصل الكتاب فلم يتمكّن من تطبيق كثير ممّا دعا إليه في منهجه هذا من جهة وكذلك الإشكالات العلميّة والمنهجيّة الّتي وقع فيها بسبب هذه الإجراءات وقد ناقشنا بعضها ومن شأن ذلك أن يزيد من حيرة المتعلّمين ويصعّب عليهم فهم أبواب النّحو ومسائله بسبب اضطراب صاحب تجديد النّحو ما يجعله عامل تعسير لا تيسير، ولعلّ ما يؤكّد هذا الحكم ويدعمه تراجعه عن كثير ممّا دعا إليه في هذا الكتاب وظهر ذلك جليًّا في كتابه الموالي" تيسير النّحو التّعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده"الصّادر سنة1986م، كنظرية العامل وحذف الفاعل على سبيل المثال لا الحصر واعترافه بضرورة التّأويل والتّقدير في بعض المسائل وإن كان هذا السّلوك يمثّل قمّةَ الشّجاعةِ العلميّةِ لكنّه يثبت كما ذكرنا اضطراب منهج الباحث في كثير من ثنايا مشروعه المذكور.

وعلى العموم لقد أثبت هذا العالم الجليل أنّ النّحاة العرب على اختلاف آرائهم ومواقفهم يمكن أن يكونوا منطلقًا لوضع نحو جامع لكلّ الآراء والمدارس النّحوية بحيث تُدرس تلك الآراء والمواقف بصريّها وكوفيّها وبغداديّها ومصريّها ومغربيّها دراسة معمّقة ينتقى أفضلها وأقربها للعقل والمنطق دون تعصب ولا تحيّز، مع استدراك ما يمكن استدراكه في بعض المسائل النّحويّة الّتي هي في حاجة ماسّة إلى تصويب وتقويم، ومن شأن هذا المشروع الضّخم والهام والمصيري أن تتكفل به الدّول العربية مجتمعة أو مجامع اللّغة العربية، يُعمل من خلالها على وضع قواعد للنّحو العربي من آراء النّحاة القدامى أنفسهم دون التّميز بينهم مع مراعاة طبيعة العصر ومستجدّاته ومتطلّباته فيختار ما هو أفضل وأصلح بما يخدم اللّغة العربية ويسهّل على النّاشئة تعلّم قواعدها، والله المستعان وهو يهدي السّبيل.

الهوامش :

[1] - تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، د: محمد المختار ولد اباه، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بيروت، ط2، 2011م،ص715.

[2]- ينظر: وقفات مع الباحثين والدارسين في تجديد النحو العربي وتيسيره قديما وحديثا، أ د: عبد الله عبد الرحيم عسيلان، كلية اللغات والترجمة ، جامعة نايف العربية للعلوم المدنية، مركز عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، https://repository.nauss.edu.sa/ بتاريخ : 2019/07/27، الساعة:11:47،ص37.

[3] - ينظر: إسهامات شوقي ضيف في تيسير النّحو العربي على المتعلمين، د: فتوح محمود، الأكاديمية للدّراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد18، جوان2017، ص98.

[4] - ينظر: الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت، ص50.

[5] - ينظر: موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي، دراسة في المنهج والتطبيق ، علاء إسماعيل حمزاوي، مقال على الانترنيت : http www.a w - d am.org /trath/،بتاريخ : 2019/08/02، الساعة9:32،، ص18.

[6] - ينظر: المرجع نفسه، ص18-19.

[7] - في إصلاح النّحو العربي دراسة نقديّة، عبد الوارث مبروك سعيد، دار القلم للنشر والتّوزيع، الكويت، ط1 1985م، ص142.

[8] - ينظر: المرجع نفسه، 142.

[9] - ينظر: المرجع نفسه، ص142.

[10] - ينظر: تجديد النّحو، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط6، دت، ص156-157.

[11] - ينظر: في إصلاح النحو، ص142.

[12] - فعلى سبيل المثال جمع الأستاذ عباس حسن تسع حالات للفاعل ذكرها النّحاة، ذكر شوقي ضيف بعضها ولمزيد من الاطّلاع، ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط3، 1974م، ص63-96.

[13] - تتسم اللغة العربية في مجال الأفعال بما يسمى بحدّة الخاصّية الصّرفية، ذلك أنّ الأفعال العربيّة تتميّز بدرجة عالية جدًّا من الاطّراد المنتظم الذي حدا إلى وصفها بالجبريّة تعبيرًا عن شدّة انقياد كلماتها انقيادًا منتظمًا لما أصبح فيما بعد قانونًا وقاعدة، وجل ما أحاط به النّحاة الفعل من تفسير يهدف إلى توضيح علل إعراب المضارع وكيفية تمييز الفعل المحوّل إلى اسم عن الفعل غير المحوّل إلى اسم، وتفسير بعض الكلمات الشّاذّة في الإعلال، للاطّلاع ينظر: التفكير العلمي في النّحو العربي الاستقراء التّحليل التّفسير، د: حسن خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، رام الله، فلسطين، ط1، 2015م، ص182.

[14] ، للاطّلاع على رأي الباحث في أقسام الفعل، ينظر القسم الأول من تجديد النحو، ص59-81، وكذلك قسم التّكميلات، ص201-214.

[15] - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه د: مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م، ص115-116.

[16] - ينظر: زمن الفعل في اللغة العربيّة قرائنه وجهاته، دراسات في النحو العربي، عبد الجبّار توامة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، دط، 1994م، ص7.

[17] - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ، ص114.

[18] - يذهب أحد الباحثين مثلاً إلى القول أن هذا التقسيم ليس على أساس الزّمان، بل على أساس(إنجاز الحدث)، فما أُنجِزَ فهو (فعل ماض)، وإذا لم يُنجَزْ فهو (فعل مضارع) وما يُحتمل الإنجاز وعدمه، فهو(فعل أمر)، للاطّلاع أكثر على هذه المسألة وغيرها، ينظر: نظام الفعل في اللغة العربية، هشام محمد علي سخنيني(رسالة ماجستير)، الجامعة الأمريكية ببيروت، 1974م، ص22، وما بعدها.

[19] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، د: عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، دط 2007م، ج1، ص218.

[20] - ينظر: المرجع نفسه، ص219.

[21] - ينظر: التفكير العلمي في النّحو العربي الاستقراء التّحليل التّفسير، ص174.

[22] - ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1937م ط2، 1992م،ص78-100.

[23] - تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده ، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2 1986م ص28-29.

[24] - ينظر: المرجع نفسه ، ص98.

[25] - الخصائص، ابن جنّي، تح: محمد علي النّجّار، المكتبة العلمية، القاهرة، دط، 1952م، ج2، ص360.

[26] - الحذف النحوي عند سيبويه في ضوء النّظريّة الخليليّة الحديثة، عائشة جمعي، عالم الكتب الحديث للنشر والتّوزيع، الأردن، ط1، 2016م، ص24.

[27] - ينظر: المرجع نفسه، ص27.

[28] - ينظر: العامل عند الدّكتور عبد الرحمن الحاج صالح نموذج لربط التّراث النحوي باللسانيات الحديثة علي بلول، رسالة ماجستير، إشراف: أ.د:عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2012م ص148، وينظر أيضًا: المدرسة الخليليّة الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، د: عبد الرحمن الحاج صالح، ندوة تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، أفريل1987م، الرباط، المغرب، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، 1991م، ص385.

[29] - الأصول في النّحو، ابن السّرّاج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط3، 1996م، ج2 ص228 .

[30] - ينظر: شرح الرّضي على الكافية، تصحيح وتعليق، د:يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس بنغازي، ط2(طبعة جديدة مصحّحة، ومذيّلة بتعليقات مفيدة)،1996م، ج2، ص414.

[31] - ينظر: الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة، ط3،1988م، ج1، ص21.

[32] - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص74.

[33] - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج1، ص259.

[34] - ينظر: موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي، دراسة في المنهج والتطبيق، ص26، وللاطّلاع أكثر على المسألة ينظر: الأصول في النّحو، ج2، ص115-116.

[35] - ينظر: المرجع نفسه، ص26.

[36] - الأصول في النحو، ص115(بتصرف).

[37] - ينظر: موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي، دراسة في المنهج والتطبيق، ص29-30.

[38] - الكتاب، ج2، ص350-351.

[39] - موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي، دراسة في المنهج والتطبيق، ص30.

[40] - التّطوّر النحوي للغة العربيّة، برجشتراسر، إخراج وتصحيح وتعليق، د: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 1994م، ص133.

[41] - نظام الارتباط والرّبط في تراكيب الجملة العربيّة، د:مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، ط1، 1997م، ص154.

[42] - المرجع نفسه، ص155.

[43] - ينظر: المرجع نفسه، ص155.

[44] - ينظر: تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، ص42-43، وينظر أيضًا: موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي، دراسة في المنهج والتطبيق، ص31.

[45] - ينظر: الرد علي النّحاة لابن مضاء، تح: شوقي ضيف، ص47-48.

[46] - ما يدلّ على جهده المعتبر في هذا الجانب، ما ألّفه في ميدان الدّراسة النحويّة جمعت بين الدّراسة التّاريخيّة والنّقديّة وهذه المؤلّفات هي:تحقيق كتاب"الرّد على النّحاة"لابن مضاء القرطبي، سنة1947م، المدارس النّحويّة سنة1968م، تجديد النّحو، سنة1982م، تيسير النّحو التّعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، سنة1986م تيسيرات لغويّة، سنة1990م.

[47] - ينظر: د، شوقي ضيف على الانترنيت وفي دياره بمصر المحروسة، ندوة ودراسة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة إشراف وتقديم: د:كمال بشر، تحرير وإخراج، د: سعد الهجرسي، طبع بمطابع دار أخبار اليوم القاهرة دط 2001م، ص3.

[48] ينظر: العربية والوظائف النحوية، دراسة في اتساع النظام والأساليب، د: ممدوح عبد الرحمان الرّمالي، دار المعرفة الجامعية، مصر، دط، 1996م، ص54.

[49] - ينظر: تجديد النحو ، ص3-4.

[50] - المصدر نفسه، ص4، وينظر: في نقد النحو العربي،د: صابر أبو السعود، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دط 1988م، ص54.

[51] - ينظر:دروس في أصول النّظريّة النّحويّة العربيّة من السّمات إلى المقولات أو لولبيّة الوسم الموضعي المنصف عاشور، مركز النّشر الجامعي، تونس، دط، 2005م، ص53.

[52] - ينظر: المرجع نفسه، ص53.

[53] - تجديد النّحو، ص11.

[54] - يلاحظ في هذه المسألة أن سيبويه نفسه، يقول بأن كان أحيانا تأتي تامة، والمنصوب بعدها، حال لا خبر لها، والعامل في الحال كان، للاطلاع على المسألة، ينظر:كتاب سيبويه، ج1، ص400.

[55] - ينظر تجديد النحو، ص12-13، وينظر: في نقد النحو العربي، صابر بكر أبو السعود، ص54-55.

[56] - ينظر: المصدر نفسه، ص13-14.

[57] - في هذه المسألة رأي شاذّ بجواز بناء كان للمجهول، والبصريّون على المنع مطلقًا، وقد اتخذها عبد القادر الفاسي الفهري كدليل على فساد منهج النّحاة وتحليلهم، بيد أنّه للأسف ذكر رأيًا شاذًّا عند النّحاة القدامى وعمّمه، وهو يدّعي المنهج العلمي، للاطّلاع على رأي الفهري، ينظر: اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبيّة ودلاليّة،د:عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط3، 1983م، ص54، ولو عدنا للمصادر العربيّة نجد السيوطي مثلاً، يذكر في الهمع القول التّالي: «...إذ لو جوّزنا بناء كان للمفعول، فقد اختلف فيما يقوم مقام المرفوع، فقيل ضمير مصدرها، ويحذف الاسم والخبر، وعليه السّيرافي وابن خاروف وقيل ظرف، أو مجرور معمول لها، بناءً على أنّها تعمل فيهما، ويحذف الاسم والخبر أيضا، وعليه ابن عصفور وجوّز الفرّاء إقامة الخبر المفرد، نحو: "كين قائم"، في "كان زيد قائمًا"، وجوّز أيضًا إقامة الفعل في:"كان زيد يقوم، أو قام"، فيقال:"كين يقام، أو قيم"...والبصريّون على المنع مطلقًا»، للاطّلاع أكثر على المسألة ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السّيوطي، دار المعرفة للطبع والنّشر، بيروت، دط، دت، ج1، ص164.

[58] - ينظر: تجديد النّحو، ص14-15، وينظر أيضًا: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص719.

[59] - ينظر: المصدر نفسه، ص15-16.

[60] - ينظر: المصدر نفسه، ص16-18، وينظر أيضًا: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص719، و: في نقد النحو العربي، ص55.

[61] - ينظر: المصدر نفسه، ص11-22.، وينظر: تيسير النحو التعليمي مع نهج تجديده ، ص56، وينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ص719، وينظر: النقد اللساني العربي، دراسة تقويمية للبحوث النحوية النقدية الحديثة، مبروك بركات ، رسالة دكتوراه، إشراف، د: عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الموسم الجامعي، 2016م/2017م، ص132.

[62] - ينظر: المصدر نفسه، ص18-23، وينظر:تيسير النحو التعليمي مع نهج تجديده، ص55-56، وينظر: النقد اللساني العربي، دراسة تقويمية للبحوث النحوية النقدية الحديثة، ص132.

[63] - في النّحو العربي نقد وتوجيه ، ص15.

[64] - ينظر:تجديد النحو، ص23-24، وينظر: في نقد النحو العربي، ص54، وينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص720، وينظر: إسهامات شوقي ضيف في تيسير النحو العربي على المتعلمين، ص99.

[65] - ينظر: المصدر نفسه، ص26، وينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص720.

[66] - ينظر:المصدر نفسه، ص26، وينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص720.

[67] - ينظر: المصدر نفسه، ص30.، وينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص721، وينظر:إسهامات شوقي ضيف في تيسير النحو التعليمي على المتعلمين، ص100.

[68] - المصدر نفسه، ص31-32، وينظر: تاريخ النحو الغربي في المشرق والمغرب، ص721.

[69] - ينظر: المصدر نفسه ، ص32-33.

[70] - قد يتقاطع هذا التعريف بالحالة التي يكون فيها الخبر منصوبا، عند دخول كان وأخواتها، ولكننا قد ذكرنا في بداية مقالنا هذا أن الأستاذ شوقي ضيف قد أخذ برأي الكوفيين الذين اعتبروا كان وأخواتها أفعالا لازمة

والاسم بعدها فاعل مرفوع، أما ما يعتبره البصريون خبرًا منصوباً لها، فهو حال منصوبة بالنسبة للكوفيين ولهذا ذكر شوقي ضيف أمثلتها في باب الحال، لأنه مكانها المناسب حسب رأيه.

[71] - ينظر: تجديد النحو، ص33-34.

[72] - ينظر: المصدر نفسه، ص35-36.

[73] - ينظر: المصدر نفسه ، ص37-39.

[74] - ينظر: المصدر نفسه ، ص41-42.، وينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص721-722.

[75] - ينظر: المصدر نفسه، ص42-43.

[76] - ينظر: المصدر نفسه، ص43

[77] - ينظر: المصدر نفسه، ص43، وينظر: تاريخ النحو في المشرق والمغرب، ص722.

[78] - ينظر:النقد اللساني العربي دراسة تقويمية للبحوث النحوية النقدية الحديثة، ص134.

[79] - ينظر: موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي دراسة في المنهج والتطبيق،ص46، 69.

[80] - ينظر: تجديد النّحو، ص22، وينظر أيضًا: تيسير النحو التعليمي مع نهج تجديده،ص56.

[81] - ينظر: موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي، دراسة في المنهج والتطبيق، ص71.

[82] - ينظر: العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والأساليب، ص60-61.

[83] - ينظر: موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي دراسة في المنهج والتطبيق، ص70-71.

[84] - ينظر: النقد اللساني العربي، دراسة تقويمية للبحوث النحوية النقدية الحديثة، ص133.

[85] - ينظر: بحوث ودراسات في علوم اللسان، د: عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، دط 2007م ص236.

[86] - الاتجاهات المعاصرة في تطور دراسة العلوم اللغوية، د: أحمد عبد العزيز دراج، مكتبة الرشيد، الرياض دط، 2003م، ص142.

[87] - تجديد النّحو، ص64-66.

[88] - المصدر نفسه، ص163-164.

[89] - ينظر: المصدر نفسه، ص88.

[90] - ينظر: المصدر نفسه، ص170-171.

[91] - ينظر: حركة تيسير النّحو العربي في جهود الباحثين المصريّين في العصر الحديث، ص138-139.

[92] - تجديد النّحو، ص112-113، وينظر أيضا: حركة تيسير النّحو العربي في جهود الباحثين المصريّين في العصر الحديث، ص138-139.

[93] - مقدّمة ابن خلدون، تقديم وتحقيق: إيهاب محمّد إبراهيم، مكتبة ابن سينا للطبع والنّشر والتّوزيع القاهرة، ط1، 2009م، ص602.

1- [94] - بحوث ومقالات في اللغة، د: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرّفاعي بالرياض، ط1 1982م. ص168.

[95] - مقدمة ابن خلدون، ص626.

[96] - ينظر: حركة تيسير النّحو العربي في جهود الباحثين المصريّين في العصر الحديث، ص137.

[97] - دروس في أصول النّظريّة النّحويّة العربيّة من السّمات إلى المقولات أو لولبيّة الوسم الموضعي، ص54-55.

قائمة المصادر والمراجع:

1- الاتجاهات المعاصرة في تطور دراسة العلوم اللغوية، د: أحمد عبد العزيز دراج، مكتبة الرشيد الرياض دط 2003م.

2- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1937م، ط2 1992م.

3- إسهامات شوقي ضيف في تيسير النّحو العربي على المتعلمين، د: فتوح محمود، الأكاديمية للدّراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد18، جوان2017.

4- الأصول في النّحو، ابن السّرّاج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط3، 1996م.

5- بحوث ودراسات في علوم اللسان، د: عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، دط 2007م.

6- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، د: عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، دط 2007م.

7- بحوث ومقالات في اللغة، د: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرّفاعي بالرياض ط1 1982م.

8- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، د: محمد المختار ولد اباه، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بيروت، ط2، 2011م.

9- تجديد النّحو، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط6، دت،

10- التّطوّر النحوي للغة العربيّة، برجشتراسر، إخراج وتصحيح وتعليق، د: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 1994م.

11- التفكير العلمي في النّحو العربي الاستقراء التّحليل التّفسير، د: حسن خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، رام الله، فلسطين، ط1، 2015م.

12- تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده ، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2 1986م.

13- الحذف النحوي عند سيبويه في ضوء النّظريّة الخليليّة الحديثة، عائشة جمعي، عالم الكتب الحديث للنشر والتّوزيع، الأردن، ط1، 2016م.

14- حركة تيسير النّحو العربي في جهود الباحثين المصريّين في العصر الحديث، يوسف حسين السّحيمات رسالة دكتوراه، إشراف:د:محمّد حسن عوّاد، كلّية الدّراسات العليا، الجامعة الأردنية،2004م.

15- الخصائص، ابن جنّي، تح: محمد علي النّجّار، المكتبة العلمية، القاهرة، دط، 1952م.

16- دروس في أصول النّظريّة النّحويّة العربيّة من السّمات إلى المقولات أو لولبيّة الوسم الموضعي، المنصف عاشور، مركز النّشر الجامعي، تونس، دط، 2005م.

17- زمن الفعل في اللغة العربيّة قرائنه وجهاته، دراسات في النحو العربي، عبد الجبّار توامة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، دط، 1994م.

18- شرح الرّضي على الكافية، تصحيح وتعليق، د:يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس بنغازي ط2(طبعة جديدة مصحّحة، ومذيّلة بتعليقات مفيدة)،1996م.
19- شوقي ضيف على الانترنيت وفي دياره بمصر المحروسة، ندوة ودراسة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة إشراف وتقديم: د:كمال بشر، تحرير وإخراج، د: سعد الهجرسي، طبع بمطابع دار أخبار اليوم القاهرة دط 2001م،
20- العامل عند الدّكتور عبد الرحمن الحاج صالح نموذج لربط التّراث النحوي باللسانيات الحديثة ، علي بلول، رسالة ماجستير، إشراف: أ.د:عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر،2012م.
21- العربية والوظائف النحوية، دراسة في اتّساع النظام والأساليب، د: ممدوح عبد الرحمان الرّمالي، دار المعرفة الجامعية، مصر، دط 1996م.
22- في إصلاح النّحو العربي دراسة نقديّة، عبد الوارث مبروك سعيد، دار القلم للنشر والتّوزيع، الكويت ط1 1985م.
23- في النحو العربي نقد وتوجيه د: مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م.
24- في نقد النحو العربي، د: صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دط،1988م.
25- قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، حافظ إسماعيلي علوي، امحمد الملاخ منشورات الاختلاف الجزائر العاصمة، ط1، 2009م.
26- كتاب الرّد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت.
27- الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة، ط3،1988م.
28- اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبيّة ودلاليّة،د:عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر الدار البيضاء، ط3، 1983م.
29- المدرسة الخليليّة الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، د: عبد الرحمن الحاج صالح ندوة تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، أفريل1987م، الرباط، المغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط1، 1991م.
30- مقدّمة ابن خلدون، تقديم وتحقيق: إيهاب محمّد إبراهيم، مكتبة ابن سينا للطبع والنّشر والتّوزيع القاهرة، ط1، 2009م.
31- موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي، دراسة في المنهج والتطبيق، علاء إسماعيل حمزاوي، مقال على الانترنيت : http www.a w - d am.org /trath/. بتاريخ 2019/08/02 ، الساعة9:32 .
32- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط3، 1974م.
33- نظام الارتباط والرّبط في تراكيب الجملة العربيّة، د:مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، ط1، 1997م.
34- نظام الفعل في اللغة العربية، هشام محمد علي سخنيني(رسالة ماجستير)، الجامعة الأمريكية ببيروت 1974م.
35- النقد اللساني العربي، دراسة تقويمية للبحوث النحوية النقدية الحديثة، مبروك بركات ، رسالة دكتوراه، إشراف، د: عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الموسم الجامعي 2016م/2017م.

36- وقفات مع الباحثين والدارسين في تجديد النحو العربي وتيسيره قديما وحديثا، أ د: عبد الله عبد الرحيم عسيلان، كلية اللغات والترجمة ، جامعة نايف العربية للعلوم المدنية، مركز عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، https://repository.nauss.edu.sa/ ، بتاريخ : 2019/07/27، الساعة:11:47.
37- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السّيوطي، دار المعرفة للطبع والنّشر، بيروت، دط، دت .